

# الجريدة الرسمية للجمهورية

## الإسلامية الموريتانية



نشرة نصف شهرية  
تصدر يومي 15 و 30  
من كل شهر

العدد 1424

السنة 60

30 أكتوبر 2018

### المحتوى

#### 1- قوانين و أوامر قانونية

09 أكتوبر 2018 قانون نظامي رقم 2018 - 039 يلغي ويحل محل القانون رقم 011-78 بتاريخ 19 يناير 1978، المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.....611

#### 2- مراسيم- مقررات- قرارات- تعميمات

##### رئاسة الجمهورية

مرسوم رقم 259 - 2018 يتضمن تنظيم و سير عمل المفتشية العامة للدولة.....621

مرسوم رقم 279-2018 يتضمن استدعاء الجمعية الوطنية لانتخاب رئيس وأعضاء مكتبها.623

مرسوم رقم 266-2018 يتضمن تعيين أعضاء مجلس سلطة تنظيم الصفقات العمومية.....623

##### الوزارة الأولى

مقرر رقم 0261 يقضي بإنشاء لجنة وطنية لتسيير الأزمات في مجال أمن الطيران المدني..623

مقرر رقم 0339 يتضمن إنشاء وصلاحيات وتنظيم وسير عمل لجنة التشاور بين الدولة

والقطاع الخاص.....624

نصوص تنظيمية

25 يوليو 2018

05 أكتوبر 2018

نصوص مختلفة

09 أغسطس 2018

نصوص تنظيمية

06 أبريل 2018

03 مايو 2018

22 يونيو 2018 مقرر رقم 0503 يكمل بعض ترتيبات المقرر رقم 0084 الصادر بتاريخ 12 فبراير 2018 الذي يلغي ويحل محل المقرر رقم 0038 الصادر بتاريخ 30 يناير 2018 المحدد لسقف الاختصاص بالنسبة لهيئات إبرام ورقابة الصفقات العمومية.....625

13 أغسطس 2018 مقرر رقم 0671 يكمل المقرر رقم 0166 الصادر بتاريخ 19 مارس 2018 المحدد للسلطات المتعاقدة المتوفرة على أجهزة خاصة بإبرام الصفقات العمومية.....625

نصوص مختلفة

23 يوليو 2018 مقرر رقم 425 يتضمن تعيين مستشار بديوان الوزير الأول.....626

23 يوليو 2018 مقرر رقم 426 يتضمن تعيين رئيس اللجنة الوطنية للمبادرة حول شفافية الصناعات الاستخراجية.....626

## وزارة العدل

نصوص مختلفة

17 يوليو 2018 مقرر مشترك رقم 0611 يتضمن تعيين أعضاء في مجلس إدارة مكتب تسيير الممتلكات المجمدة والمحجوزة والمصادرة وتحصيل الأصول الجنائية.....626

## وزارة الدفاع الوطني

نصوص مختلفة

08 أغسطس 2018 مرسوم رقم 264 - 2018 يقضي بإحالة ضابط من الجيش الوطني إلى فصيلة الاحتياط...626

## وزارة الداخلية واللامركزية

نصوص مختلفة

26 يوليو 2018 مرسوم رقم 261-2018 يقضي بالتقدم الاستثنائي لموظفين (02) من الأمن الوطني.....626

07 أغسطس 2018 مرسوم رقم 262 - 2018 يقضي بتقديم بعض أطر الأمن الوطني إلى رتب أعلى.....627

## وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي

نصوص مختلفة

06 يوليو 2018 مقرر رقم 0571 يقضي بالترخيص بفتح معهد إسلامي يدعى "النور لتحفيظ القرآن الكريم وتدريس العلوم الشرعية".....629

06 يوليو 2018 مقرر رقم 0572 يقضي بالترخيص لفتح معهد إسلامي يدعى "معهد البيان لتعليم القرآن والعلوم الشرعية" في مقاطعة تفرغ زينه بولاية انواكشوط الغربية.....629

20 يوليو 2018 مقرر رقم 0615 يقضي بالترخيص لفتح معهد إسلامي يدعى "معهد الإحسان" بقرية انداد بني كانديكا بمقاطعة امبود ولاية كوركول.....629

01 أغسطس 2018 مقرر رقم 0651 يقضي بالترخيص بفتح معهد إسلامي يدعى "ذو النورين لتدريس القرآن الكريم وعلومه".....630

06 أغسطس 2018 مقرر رقم 0664 يقضي بالترخيص لفتح معهد إسلامي يدعى "معهد أبو بكر الصديق" ببلدية لعيون ولاية الحوض الغربي.....630

## وزارة النفط والطاقة والمعادن

نصوص تنظيمية

12 يوليو 2018 مرسوم رقم 2018 - 118 يرخص للخروج على مسطرة الدعوة للمناقسة بالنسبة لمنطقة من المجال النفطي.....630

نصوص مختلفة

17 يوليو 2018 مرسوم رقم 2018 - 123 يقضي بتجديد الرخصة رقم 1291 للبحث عن مواد المجموعة 2 (الذهب) في منطقة تاحمات الخضرة (ولاية انشيري) لصالح شركة Mineralis Sarl 630.....

17 يوليو 2018 مرسوم رقم 2018 - 124 يقضي بتجديد الرخصة رقم 1174 للبحث عن مواد المجموعة 2 (الذهب) في منطقة انكمار (ولايتي داخلت انواذيبو وانشيري) لصالح شركة Mauritanina For Mining & services (MMS) 631.....

وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة

نصوص مختلفة

07 سبتمبر 2018 مقرر مشترك رقم 486 يقضي بتسوية الوضعية الإدارية لموظف 632.....

وزارة التجارة والصناعة والسياحة

نصوص تنظيمية

02 أغسطس 2018 مرسوم رقم 2018 - 131 يحدد شروط صناعة و تعليب و بيع المعجنات الغذائية..... 632

وزارة الزراعة

نصوص مختلفة

16 مايو 2018 مقرر رقم 0387 يقضي باعتماد تعاونية زراعية تدعى "PK 6"/اروصو/اترارزه..... 632

16 مايو 2018 مقرر رقم 0388 يقضي باعتماد تعاونية زراعية تدعى "النصر انكيك"/انكيك/اروصو/اترارزه..... 632

16 مايو 2018 مقرر رقم 0389 يقضي باعتماد تعاونية زراعية تدعى " انكيك ارحاطه "/انكيك/اروصو/اترارزه..... 633

16 مايو 2018 مقرر رقم 0390 يقضي باعتماد تعاونية زراعية تدعى " أولاد بنيوك 3 "/انكيك/اروصو/اترارزه..... 633

وزارة التجهيز والنقل

نصوص تنظيمية

06 ابريل 2018 مقرر مشترك رقم 0260 يقضي بإنشاء خلية وطنية لتقييم التهديد الموجه ضد أمن الطيران المدني..... 633

وزارة المياه والصرف الصحي

نصوص مختلفة

12 ابريل 2018 مقرر رقم 217 يقضي بتعيين أعضاء اللجنة الداخلية للصفقات العمومية لوزارة المياه و الصرف الصحي..... 633

وزارة التهذيب الوطني

نصوص مختلفة

30 أبريل 2018 مقرر مشترك رقم 0332 يتعلق بالسماح بافتتاح مؤسسة للتعليم الحر تسمى "ناكانا الحرة"..... 634

03 أغسطس 2018 مقرر مشترك رقم 0659 يتعلق بالترخيص بافتتاح مؤسسة للتعليم الحر تسمى "الأمل والتقدم"..... 634

وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال

نصوص مختلفة

11 مايو 2018 مقرر مشترك رقم 0369 يتعلق بالسماح بافتتاح معهد للتكوين يسمى "معهد اللوغ والتسيير".... 634

23 مايو 2018 مقرر مشترك رقم 0424 يتعلق بالسماح بافتتاح معهد للتكوين يسمى "معهد التدريب ايكليبر للخدمة"..... 634

### وزارة الثقافة والصناعة التقليدية

نصوص مختلفة	
15 مايو 2018	مقرر رقم 0382 يقضي باعتماد تعاونية الصناعة التقليدية المسماة : الفضل/مقاطعة عرفات/ولاية انواكشوط الجنوبية.....635
15 مايو 2018	مقرر رقم 0383 يقضي باعتماد تعاونية الصناعة التقليدية المسماة : البناء/مقاطعة عرفات/ولاية انواكشوط الجنوبية.....635
15 مايو 2018	مقرر رقم 0384 يقضي باعتماد تعاونية الصناعة التقليدية المسماة: مرجان/مقاطعة تيارت/ولاية انواكشوط الشمالية.....635
15 مايو 2018	مقرر رقم 0385 يقضي باعتماد تعاونية الصناعة التقليدية المسماة : بنيوك/مقاطعة عرفات/ولاية انواكشوط الجنوبية.....635

### الوزارة الأمانة العامة للحكومة

نصوص تنظيمية	
06 أغسطس 2018	مقرر رقم 0660 يقضي بإنشاء لجنة فنية مكلفة بتنظيم المهرجان الدولي السنوي لتثمين التراث الطبيعي والثقافي للحظيرة الوطنية لحوض اركين.....635
نصوص مختلفة	
25 يوليو 2015	مرسوم رقم 2018 - 130 يقضي بتعيين بعض الموظفين في الوزارة الأمانة العامة للحكومة.636

### 3- إشعارات

### 4- إعلانات

**الباب الثاني: حول مضمون وعناصر قوانين المالية**  
**الفصل الأول: أحكام عامة**

**المادة 6:**

تُقدر قوانين المالية وتُجيز بالنسبة لكل سنة مالية، في وثيقة وحيدة، مجموع موارد وأعباء الدولة وتحدد طبيعتها ومبلغها وتخصيصها. وكذا التوازن الميزانوي والمالي الناتج عنها في إطار السياسة العامة المحددة من طرف الحكومة.

وتحدد هذه القوانين المبلغ الإجمالي للقروض والضمانات والكفالات الممكن منحها.

تبدأ السنة المالية من فاتح يناير وتنتهي في 31 دجمبر من نفس السنة.

كما يمكن أن تتضمن قوانين المالية كل حكم ذا طابع تشريعي، ضروري لتطبيق هذا القانون النظامي.

**المادة 7:**

تُعد القوانين التالية قوانين مالية:

- قانون المالية للسنة؛
- قوانين المالية المعدلة؛
- قانون التسوية المتعلق بتنفيذ قانون المالية.

**المادة 8:**

تتضمن ميزانية الدولة الميزانية العامة والميزانيات الملحقة، والحسابات الخاصة للخزينة.

**المادة 9:**

إذا نتج عن الترتيبات التشريعية أو التنظيمية زيادة أعباء جديدة أو إنقاص في الموارد، فلا يمكن تنفيذ أي قانون أو مرسوم يؤدي إلى تخفيض الإيرادات أو إلى زيادة الأعباء إلا إذا تم تقدير وتقييم وإجازة هذه الأعباء حسب الشروط المحددة في هذا القانون النظامي وتم رصد المبلغ المقابل للإيرادات الجديدة أو المبالغ الموفرة نتيجة إلغاء أو تخفيض نفقات مجازة سلفاً.

يخضع كل مشروع نص يؤدي إلى تخفيض الإيرادات أو إلى زيادة الأعباء للموافقة المسبقة من الوزير المكلف بالمالية.

**الفصل الثاني: حول الإيرادات والأعباء**

**المادة 10:**

تتكون إيرادات وأعباء الدولة من الموارد والنفقات الميزانوية ومن إيرادات وأعباء التمويل.

**القسم الأول: الموارد الميزانوية**

**المادة 11:**

تتكون الموارد الميزانوية للدولة من:

- الموارد الجبائية وتشمل الضرائب والرسوم والحقوق والاقطاعات الإلزامية الأخرى؛

**1 - قوانين و أوامر قانونية**

قانون نظامي رقم 039-2018 يلغي ويحل محل القانون رقم 011-78 بتاريخ 19 يناير 1978، المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.

بعد مصادقة الجمعية الوطنية؛

وبعد إعلان المجلس الدستوري لمطابقة القانون للدستور؛

يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

**الباب الأول: موضوع ومبادئ الميزانية**

**الفصل الأول: موضوع القانون النظامي**

**المادة الأولى:**

يحدد هذا القانون النظامي القواعد المتعلقة بإعداد قوانين المالية ومضمونها وتقديمها والمصادقة عليها وتنفيذها ومراقبتها.

كما يحدد ظروف وضع السياسات المالية على المدى المتوسط وكذا المبادئ الجبائية والميزانوية والمحاسبية.

**الفصل الثاني: المبادئ المتعلقة بالميزانية**

**المادة 2:**

يهدف تسيير المالية العامة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- مبدأ الاقتصاد : وهو اقتناء وسائل إنتاج الخدمة العمومية الجيدة بأفضل ثمن.
- مبدأ الفعالية : وهو ضمان مطابقة النتائج للأهداف المحددة.
- مبدأ النجاعة : وهو ضبط تكاليف إنتاج الخدمة العمومية.

**المادة 3:**

يتم تقييم موارد وأعباء الدولة بصدق وبما يضمن استدامة المالية العامة واحترام التزامات الدولة المتعلقة بالتوازنات الميزانوية والمالية.

**المادة 4:**

ترصد مجموع الإيرادات لتنفيذ مجموع النفقات دون مقاصة بين الإيرادات والنفقات مع احترام مقتضيات الفصل الرابع والخامس من الباب الثاني من هذا القانون النظامي.

**المادة 5:**

تطبق المبادئ المذكورة في المواد 2، 3، 4 وأحكام المواد 62 و 66 على المجموعات الإقليمية والمؤسسات العمومية.

### القسم الثاني: النفقات الميزانية

#### المادة 18:

تتألف النفقات الميزانية للدولة من الفئات التالية المسماة "الأجزاء":

- نفقات العمال؛
- نفقات اقتناء السلع والخدمات؛
- الأعباء المالية للديون والسيولة؛
- الإعانات والتحويلات الجارية؛
- نفقات الاستثمار؛
- إعانات وتحويل رأس المال؛
- نفقات أخرى.

#### المادة 19:

تعتبر نفقات رأسمالية يجيزها قانون المالية كل زيادة في رأس المال أو مساهمة مالية في مؤسسات وطنية أو هيئات دولية ترتب عليها لصالح الدولة حق في رأس المال أو الأصول الصافية للمؤسسة أو للهيئة الدولية. ويسير الوزير المكلف بالمالية هذه المشاركات في حساب مساهمة.

#### المادة 20:

الاعتماد الميزانوي هو مبلغ الإنفاق المخصص بموجب قانون المالية لإدارة أو برنامج خاضعين لهذا القانون النظامي والذي يسمح لهما بالتعهد به لغرض معين خلال سنة مالية.

#### المادة 21:

لا يمكن خلق المناصب أو تحويلها إلا بموجب أحكام قانون مالية وتكون سقوف الترخيص لهذه المناصب وكذا اعتماداتها الميزانية محدودة. ويمكن الترخيص بموجب مرسوم لتحويل المناصب دون أن يؤدي ذلك إلى تجاوز الاعتمادات الميزانية المفتوحة مسبقا.

#### المادة 22:

تتكون الاعتمادات الميزانية المتعلقة بنفقات الاستثمار من اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع. تُشكل اعتمادات التعهد الحد الأعلى للنفقات التي يمكن التعهد بها.

يغطي اعتماد التعهد لكل عملية استثمار قسطا يشكل وحدة قائمة بذاتها ومتجانسة من شأنها أن يتم تشغيلها دون إضافة.

تشكل اعتمادات الدفع الحد الأعلى للنفقات التي يمكن دفعها خلال السنة لتغطية التعهدات السابقة المبرمة في إطار اعتمادات التعهد.

تطبق هذه المادة أيضا على عمليات الاستثمار المقام بها في إطار الشراكة مع مؤسسة أو مجموعة مؤسسات خصوصية تقوم بمهمة تتعلق بتمويل هذه العمليات وإنجازها وصيانتها واستغلالها وتسييرها.

• عوائد الأملاك المالية وغير المالية للدولة بما فيها مقسوم الأرباح،

- العوائد التجارية لمبيعات السلع والخدمات وإتاوات شغل أو استغلال الفضاء العمومي وعوائد الغرامات والعقوبات والمصادرات؛
- الهبات والوصايا والمساهمات التطوعية؛
- العوائد المختلفة.

وتفصل هذه الموارد حسب طبيعتها، كما يمكن أن تفصل عند الاقتضاء حسب مصدرها، ضمن قائمة تويب ميزانوي يتم تحديدها بمقرر صادر عن الوزير المكلف بالمالية.

#### المادة 12:

لا يمكن تحديد أو حذف أو تعديل وعاء ونسبة أو تعريف الضرائب والحقوق والرسوم والاقطاعات الإلزامية مهما كانت طبيعتها إلا بموجب قانون المالية. كما لا يمكن الإعفاء أو الخروج على القاعدة الضريبية إلا بموجب قانون للمالية يحدد تأثير ذلك.

#### المادة 13:

لا يجوز إقرار أو قبض تعويض الخدمات المقدمة والعوائد التي تنتازل عنها الدولة إلا إذا تقرر ذلك بموجب مرسوم بناء على تقرير من الوزير المكلف بالمالية. يتم التنصيص على العوائد وتحديدتها بموجب قانون للمالية.

#### المادة 14:

تتمتع الإدارات المكلفة بجمع الإيرادات بصلاحيات القوة العمومية ويمكنها بصفة خاصة اللجوء إلى إجراءات التحصيل القسري حسب ما ينص عليه القانون.

#### المادة 15:

يعود عائد الضرائب والحقوق والرسوم والاقطاعات الإلزامية مهما كانت طبيعتها إلى الدولة.

ويمكن لقانون المالية أن يمنح مباشرة بشكل استثنائي عائدات ضريبة ما أو جزء منها لمجموعة إقليمية. كما يمكنه أن يفوض لهذه المجموعة إمكانية تحديد نسبة هذه الضريبة ووعاءها في الحدود التي يقرها.

#### المادة 16:

تُدفع في حساب الخزينة العامة وبشكل مباشر جميع عائدات الضرائب والحقوق والرسوم والاقطاعات الإلزامية مهما كان نوعها.

#### المادة 17:

تعتبر القروض التي تيرمها الدولة والهيئات التي تتلقاها أموالا عمومية تخضع للمبادئ والقواعد التي يحددها هذا القانون النظامي مهما كان مصدرها ومحلها وطبيعتها.

### **المادة 23:**

يُحدد على شكل اعتماداتٍ غير موزعةٍ احتياطي ميزانوي في حدود ثلاثة بالمائة (3%) من مجموع نفقات الميزانية العامة لتغطية النفقات العرضية وغير المتوقعة.

### **المادة 24:**

تُوزع قائمة تبويب النفقات الاعتمادات الميزانوية بين مختلف الكيانات العمومية على شكل أبواب وتنقسم إلى برامج.

تُوزع الاعتمادات الميزانوية حسب الطبيعة الاقتصادية والمحاسبية للنفقات.

وتضم قائمة تبويب النفقات علاوة على ذلك تصنيفا وظيفيا وجغرافيا وعند الاقتضاء كل تصنيف إضافي. تحدد هذه التصنيفات بمقرر صادر عن الوزير المكلف بالمالية ضمن قائمة تبويب ميزانوي يطابق المعايير الدولية.

### **المادة 25:**

تخصص الاعتمادات الميزانوية على شكل برامج وأجزاء ميزانوية.

### **القسم الثالث: عمليات التمويل**

### **المادة 26:**

تتكون عمليات التمويل من موارد وأعباء التمويل ويتم تقييمها وترخيصها بموجب قانون المالية ويجب أن تكون موارد التمويل مساوية لأعباء التمويل.

### **المادة 27:**

تتكون موارد التمويل من:

- فائض الميزانية؛
- عائد التنازل عن أصول؛
- الاقتراض على المدى القريب والمتوسط والبعيد؛
- الودائع في حسابات عملاء الخزينة العامة؛
- سداد القروض والسلف الممنوحة من طرف الدولة.

### **المادة 28:**

تتكون أعباء التمويل من:

- عجز الميزانية؛
- تسديد القروض على المدى القريب والمتوسط والبعيد؛
- عمليات السحب من حسابات عملاء الخزينة العامة؛
- القروض والسلف الممنوحة من طرف الدولة.

### **المادة 29:**

يحدد بموجب قانون المالية سقف عمليات كفالة أو ضمانات الدولة بخصوص الالتزامات المالية لصالح

المؤسسات العمومية الصناعية أو التجارية والشركات العمومية أو أية شخصية اعتبارية خاضعة للقانون العام. تمنح الضمانات والكفالات المذكورة بموجب مرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء بناء على تقرير من الوزير المكلف بالمالية.

تسجل هذه العمليات في حساب ضمانات ويفتح حساب منفصل لكل مستفيد أو فئة من المستفيدين.

وتحول هذه الضمانات تعويضا يسجل كإيراد في الميزانية العامة للدولة.

يقيد في قانون المالية احتياطي اعتمادات بمبلغ يكون حده الأدنى عُشر الضمانات التي يُحتمل اللجوء إليها خلال السنة.

إذا تم اللجوء لضمانات فإن المبلغ المقابل لهذه الضمانات يُتعهد به ضمن القيد الميزانوي المفتوح لهذا الغرض.

وتلتزم الدولة بأخذ حقه من المدين الذي أخل بالتزامه واتخاذ الإجراءات العاجلة التي تنص عليها اتفاقية الضمانات أو الكفالة بغية الحصول على تسديد الأموال المدفوعة.

وكاحتياطي تكميلي يُلزم المستفيدون من ضمانات وكفالة

الدولة بإيداع مبلغ يحدد حسب تقييم المخاطر ومبلغ

الأقساط السنوية المضمونة غير المسددة. ويُحدد مبلغ

هذا الإيداع بواسطة المرسوم المقرر للضمانات.

### **الفصل الثالث: البرامج**

### **المادة 30:**

البرنامج هو مجموعة متناسقة من الأنشطة يمثل سياسة عمومية محددة في إطار أفق متوسط المدى تابعة لنفس الوزارة أو المؤسسة. ويمكن أن يشمل البرنامج بعض أو كل اعتمادات مديرية أو مصلحة أو مجموعة من المديريات أو المصالح التابعة لنفس الوزارة.

ويمكن أن توضع برامج تدعى برامج الدعم ترمي إلى تحمل بعض الأعباء المشتركة لإنجاز برامج مختلفة.

وترسم لهذه البرامج أهداف تتقرر حسب أغراض المنفعة العامة والنتائج المتوقعة التي تقاس من خلال مؤشرات وتعرض ضمن مشروع سنوي للأداء تعده الوزارة أو الهيئة المعنية.

ويتم عرض البرامج في وثيقة ملحقة بقوانين المالية. وتخضع هذه البرامج لسلطة مسؤولين يُعينون وفقا للنظم المعمول بها.

### **المادة 31:**

تُقرر اعتمادات ميزانوية على شكل مخصصات ميزانوية لتغطية النفقات التي لا يمكن تحديد أهداف لها ضمن السياسة العمومية ولا وضع مؤشرات أداء خاصة بها.

الفائدة المستحقة والتي لا يمكن أن تقل عن نسبة آخر إرساء لسندات الخزينة العمومية.

#### **المادة 34:**

تسجل حسابات القروض، القروض التي تزيد مدتها على سنتين والممنوحة من طرف الدولة في حدود الاعتمادات المفتوحة لهذا الغرض على شكل عمليات جديدة أو على أساس تدعيم.

لا يجوز منح قروض لغير المجموعات الإقليمية والمؤسسات العمومية وشركات الاقتصاد المختلط والموظفين ووكلاء الدولة إلا بترخيص من الوزير المكلف بالمالية.

تُنتج هذه القروض فوائد بنسب لا تقل عن الفوائد المطبقة على آخر إرساء لسندات الخزينة.

#### **المادة 35:**

تُظهر حسابات المساهمات، الاشتراكات المالية والتحويلات ومخصصات رأس المال في المؤسسات والشركات والهيئات الدولية أو الأجنبية التي من شأنها أن يترتب عليها حق للدولة في رأس المال أو الأصول الصافية للمؤسسة أو الشركة أو الهيئة المعنية.

تُسجل عمليات التسديد والبيع والتنازل عن أسهم، كموارد في حساب المساهمة المعني.

تسجل الفوائد والأرباح الموزعة العائدة للدولة في الميزانية العامة.

#### **المادة 36:**

يمكن تخصيص موارد بشكل مباشر لبعض المصاريف على شكل حساب تحويل خاص أو صندوق إعانات أو ميزانيات التحويل الخاص أو إجراءات محاسبية خاصة أو الميزانيات الملحقة.

تقيد الهبات والمساعدات والإعانات والقروض المقبوضة خلال التسيير والتي لم ينص عليها قانون المالية كموارد لميزانية الدولة وذلك بموجب مرسوم، وتُطلب المصادقة على فتح هذه الاعتمادات من البرلمان في أقرب دورة له.

#### **المادة 37:**

تقيد حسابات التحويل الخاص، العمليات التي تمول بموارد خاصة وتلحق بميزانية الوزارة المعنية وتحدد موارد هذه الحسابات ومصاريفها وإجراءات تسييرها بموجب قانون المالية. كما يمكنها أن تُعتبر برامج قائمة بذاتها بمفهوم هذا القانون النظامي.

لا يمكن أن تكمل موارد حساب تحويل خاص من الميزانية العامة للدولة بما يتجاوز عشرة بالمائة (10%) من مجموع توقعات نفقات الحساب الخاص المعني.

وتعتبر مخصصات ميزانية:

1. اعتمادات كل هيئة لا يعهد إليها سياسات عمومية وليست لها مؤشرات أداء؛
2. اعتمادات الاحتياط الميزانوي المنصوص عليه في المادة 23 من هذا القانون النظامي؛
3. الاعتمادات الموجهة للأعباء المالية المتعلقة بديون الدولة وبتغطية طلب الضمانة وعدم سداد القروض والسلف التي لا تقترن بأهداف ومؤشرات أداء.

### **الفصل الرابع: حسابات الخزينة الخاصة**

#### **المادة 32:**

تهدف حسابات الخزينة الخاصة إلى تقييد نفقات الدولة ذات الطابع المؤقت وكذلك العمليات ذات الطابع النهائي الممولة بموارد خاصة.

يتقرر فتح أو إغلاق حسابات الخزينة الخاصة بموجب قانون المالية.

فئات الحسابات الخاصة هي كالاتي:

- حسابات السلف؛
- حسابات القروض؛
- حسابات المساهمة؛
- حسابات التحويل الخاص؛
- ميزانيات التحويل الخاص.

لا يجوز تحويل الموارد إلى حساب خاص إلا بموجب قانون المالية.

يمنع الخصم المباشر للنفقات المتعلقة بالأجور والرواتب والامتيازات والعلاوات مهما كان نوعها من الحسابات الخاصة للخزينة.

يمكن في الحالات الاستعجالية استحداث حسابات خاصة بموجب مرسوم متخذ في مجلس الوزراء. ويحال التصديق على إنشاء هذه الحسابات الخاصة إلى أقرب دورة برلمانية.

#### **المادة 33:**

تتضمن حسابات السلف التي يجوز للوزير المكلف بالمالية منحها في حدود الاعتمادات المفتوحة لهذا الغرض.

ويمكن منح سلف للمجموعات الإقليمية والمؤسسات العمومية والشركات ذات الاقتصاد المختلط وكذلك إلى موظفي ووكلاء الدولة. ويلزم فتح حساب سلفة خاص لكل مدين أو فئة من المدينين.

لا تتجاوز فترة السلف سنة أو سنتين كأقصى حد في حالة التجديد المرخص بقرار من الوزير المكلف بالمالية. ويُحدد هذا القرار بالنسبة للسنة الثانية مبلغ

### الفصل الخامس: صندوق الإعانات والميزانيات الملحقه

#### المادة 39:

تُنشأ صناديق الإعانات بموجب قانون المالية وتتكون من مشاركات طوعية مقدمة من الشخصيات الطبيعية أو الاعتبارية للإسهام في نفقات ذات نفع عام. ويجب أن يكون استعمال موارد هذه الصناديق مطابقاً لغرض الجهات المانحة ويمكن نقل أرصدها في نهاية السنة. فور الدفع الفعلي لهذه الموارد، يتم فتح اعتماد إضافي بنفس المبلغ بموجب مقرر صادر عن وزير المكلف بالمالية.

#### المادة 40:

تتضمن الميزانيات الملحقه بميزانية الدولة:  
- مصالح الدولة التي لا تتمتع بشخصية اعتبارية، والمتمثل نشاطها في إنتاج سلع أو خدمات مقابل دفع إتاوات.

- الكيانات العمومية ذات الاستقلالية الإدارية والمالية. لا يجوز إنشاء وحذف ميزانية ملحقه وكذا تخصيص إيراد معين لميزانية ملحقه إلا بموجب أحكام قانون المالية.

تتضمن كل ميزانية ملحقه من جهة نفقات التسيير ونفقات الاستثمار ونفقات أهلاك ديونها، ومن جهة أخرى الإيرادات الذاتية وتحويلات الميزانية العامة والهيئات والموارد المقترضة.

تُبرمج عمليات الميزانيات الملحقه وتنفذ وفق القواعد الخاصة بكل هيئة كما تحددها النصوص المنظمة لتسييرها أو قوانين المالية، وفي غيابها تيرمج وتنفذ على غرار عمليات الميزانية العامة. يكون أي تعديل يؤثر على الميزانيات الملحقه كما نص عليها قانون المالية، موضع تصديق بمناسبة أقرب قانون للمالية.

### الفصل السادس: بنية قوانين المالية

#### المادة 41:

يتكون قانون المالية السنوي وقانون المالية المعدل من جزأين متميزين.

إن قوانين المالية في جزئها الأول :

1. تصادق على وثائق البرمجة على المدى المتوسط كما هو مبين في المادتين 46 و 47 من هذا القانون النظامي؛
2. تتضمن الترتيبات الضريبية التي لها انعكاس على توازن الميزانية للسنة؛
3. تتضمن تقييماً شاملاً لجميع الإيرادات الميزانية السنوية وترخص جباية الضرائب والحقوق والرسوم المخصص عائدها للدولة؛
4. تحدد أسقف نفقات الميزانية العامة وحسابات الخزينة الخاصة، والميزانيات الملحقه؛

في حالة إلغاء حساب تحويل خاص يحال الرصيد المتبقي كمورد للميزانية العامة بموجب قانون المالية. باستثناء القواعد الخاصة الواردة في هذا القانون النظامي فإن عمليات أي حساب تحويل خاص يتم توقعها وترخيصها وتنفيذها بنفس الشروط المنطبقة على الميزانية العامة.

تعرض وتنفذ حسابات التحويل الخاص بحيث تراعي قاعدة التوازن. ولا يمكن التعهد بنفقاتها إلا في حدود الموارد المحصلة فعلاً في حالة تجاوز الموارد الفعلية للمبالغ التي تم الترخيص بها خلال السنة يمكن فتح اعتمادات مالية إضافية بمقرر صادر عن الوزير المكلف بالمالية في حدود زيادة الموارد المذكورة ويتم إخضاعها لتصديق البرلمان في أقرب قانون للمالية.

تنتقل عند الاقتضاء الاعتمادات المالية المتوفرة نهاية السنة في حساب تحويل خاص دون حد إلى نفس حساب التحويل الخاص برسم السنة المالية الموالية وذلك بموجب مقرر صادر عن الوزير المكلف بالمالية.

#### المادة 38:

يمكن استحداث ميزانية تحويل خاص لتخصيص الأموال الواردة من الاقتراض والهيئات والمساهمات التعاقدية للدولة لصالح برامج إنماء اقتصادية واجتماعية.

تُنشأ ميزانيات التحويل الخاص وتحدد مواردها ومصاريفها وإجراءات تسييرها بموجب قانون المالية وتلحق بميزانية إحدى الوزارات. ويمكن إنشاؤها خلال السنة بمرسوم متخذ في مجلس الوزراء وتطلب المصادقة على فتح هذه الاعتمادات من البرلمان في أقرب دورة له.

لا يجوز دفع أي موارد من ميزانية تحويل خاص للميزانية العامة إلا بموجب قانون مالية مع مراعاة أحكام هذه المادة.

في حالة إلغاء ميزانية تحويل خاص يحال الرصيد كمورد للميزانية العامة بموجب قانون المالية.

تحدد عمليات ميزانية التحويل الخاص وترخص وتنفذ وفق الشروط ذاتها المطبقة على الميزانية العامة مع مراعاة للقواعد الخاصة التي ينص عليها هذا القانون النظامي.

تعرض وتنفذ ميزانيات التحويل الخاص بحيث تراعي قاعدة التوازن. ولا يمكن التعهد بنفقاتها إلا في حدود الموارد المحصلة فعلاً.

تنتقل عند الاقتضاء الاعتمادات المالية المتوفرة نهاية السنة في ميزانية تحويل خاص دون حد إلى نفس ميزانية التحويل الخاص برسم السنة المالية الموالية وذلك بموجب مقرر صادر عن الوزير المكلف بالمالية.

5. كشف يبرز الديون المالية التقديرية للدولة في نهاية السنة المالية مع تبيان طبيعتها وفئات الدائنين والأقساط؛
6. وثائق البرمجة المشار إليها في المادتين 46 و47 من هذا القانون النظامي؛
7. البرامج التي تُعرض ضمن أفق متعدد السنوات، الأهداف المرسومة والأنشطة المرتقبة وتكالييفها وكذا النتائج المتوقعة وقياسها بالمؤشرات المناسبة؛
8. أقساط اعتمادات الدفع بالارتباط مع اعتمادات التعهد بالنسبة للاستثمارات؛
9. تقرير يظهر جميع الموارد الجبائية وغير الجبائية التي تتوقع الدولة جنيها من استغلال وبيع الموارد الطبيعية للبلاد؛
10. تقرير حول أداء برامج السنة الجارية والسنة المنصرمة؛
11. قائمة لعدد العاملين في كل وزارة؛
12. برنامج للاستثمارات العمومية يتضمن عند الاقتضاء ميزانية الاستثمار المدعومة من جهة واستثمارات المؤسسات العمومية التي ليست لديها ميزانيات ملحقّة من جهة أخرى؛
13. تقرير حول المؤسسات العمومية؛
14. لائحة الحسابات الخاصة المزمع إنشاؤها أو إلغاؤها؛
15. تقرير سنوي حول تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية مع إبراز جميع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية التي تجنيها الدولة من استغلال وبيع هذه الموارد الطبيعية؛
16. تقرير حول تنفيذ هذا القانون النظامي.

#### **المادة 43:**

تهدف قوانين المالية المعدلة إلى تغيير أحكام قانون المالية السنوي. وتصادق عند الاقتضاء على حركة اعتمادات المالية التي تتم خلال السنة تنفيذا للمواد من 52 إلى 56 من هذا القانون النظامي. ويعرض مشروع قانون المالية المعدل لتطورات الوضع الاقتصادي والميزانوي مع تبرير الأحكام التي يتضمنها مشروع القانون المذكور وكذلك جدول يلخص حركة الاعتمادات التي طرأت على الاعتمادات الميزانوية المفتوحة بموجب قانون المالية الأصلي. ويرفق ملحق يشرح ويبرر بالتفصيل التعديلات المقترحة بقوانين المالية المعدلة.

#### **المادة 44:**

إن قانون التسوية:

5. تحدد المبلغ الأقصى للضمانات والكفالات التي يمكن أن تمنحها الدولة خلال السنة وتقرر قائمة هذه الأخيرة؛
  6. ترخص تحصيل الضرائب والرسوم المخصصة للمجموعات الإقليمية؛
  7. تحدد رصيد الميزانية الناتج عن الفارق بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة؛
  8. تقدم البيانات العامة للتوازن المالي ضمن جدول تليخيصي وتحدد طرقه ووسائله؛
  9. تقيم موارد وأعباء التمويل بما فيها تلك المتعلقة بالقروض والسلف؛
  10. تحدد سقف الديون المالية للدولة على المدى المتوسط والبعيد؛
- يمكن أن تتضمن الترتيبات المتعلقة بـ:
- أ. القواعد الميزانوية التي لا تؤثر على توازن الميزانية للسنة؛
  - ب. إجراءات تطبيق هذا القانون النظامي.

وفي جزئها الثاني فإن قوانين المالية:

1. تعرض إيرادات ميزانية الدولة حسب طبيعتها؛
2. تحدد في الميزانية العامة للدولة مبلغ الاعتمادات المالية العامة لكل وزارة ولكل مؤسسة للدولة، خاضعة لهذا القانون النظامي؛
3. تحدد إيرادات ومصاريف حسابات الخزينة الخاصة والميزانيات الملحقّة؛
4. تحدد سقف كل من حسابات القروض والسلف.

#### **المادة 42:**

يرفق بمشروع قانون المالية، تقرير اقتصادي ومالي يعرض وضع السنة المنصرمة والآفاق الاقتصادية والمالية للدولة مع ملخص حول تنفيذ السياسة العامة للتنمية في البلاد. كما يتضمن مشروع قانون المالية السنوي عرضا حول فرضيات وطرق ونتائج التوقعات التي تم اعتمادها لإعداده.

وترفق الملحقات التالية بمشروع قانون المالية السنوي:

1. تحليل التغيرات المحتملة في عرض الميزانية مقارنة مع السنة المالية السابقة مع إبراز تأثيرها على الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية للسنة المعنية؛
2. تحليل التوقعات المتعلقة بكل مورد للميزانية على حدة مع تقييم خسائر الإيرادات الناتجة عن الاستثناءات والإعفاءات الضريبية؛
3. خطة سيولة؛
4. جدول للعمليات المالية يبرز جميع التدفقات المالية للدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمجموعات الإقليمية؛

12. رأي محكمة الحسابات حول جودة وصدقية الحساب العام للدولة وحول المطابقة ما بين الميزانية التي تم التصويت عليها والميزانية التي جرى تنفيذها.

### الباب الثالث: حول تحضير واعتماد قوانين المالية الفصل الأول: تحديد إطار السياسة الميزانية

#### المادة 46:

يتم إعداد قانون المالية السنوي اعتمادا على برمجة ميزانية متعددة السنوات يجري تحيينها كل سنة لتتلاءم مع تطور الظرفية المالية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وتهدف هذه البرمجة بوجه خاص إلى تحديد التطور خلال فترة لا تقل عن 3 سنوات وذلك وفقا لفرضيات اقتصادية واقعية ومبررة:

- مجموع الإيرادات والنفقات العمومية بما فيها التمويلات الخارجية موزعة إلى فئات رئيسية بحيث تبرز الاستثمارات العمومية؛  
- رصيد الميزانية وطريقة تمويله والمستوى العام للمديونية المالية المترتبة على ذلك.

وتراعي هذه البرمجة الميزانية آفاق تطور الإيرادات المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية. ويجري اعتمادها بواسطة بيان في اجتماع يعقده مجلس الوزراء في أجل أقصاه 30 يونيو من كل سنة ويتم الإعلان عنها. ويجري تحديد طرق هذه البرمجة والحكامه الميزانية والمحاسبية بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

#### المادة 47:

يتم عرض وثيقة برمجة الميزانية على المدى المتوسط وإطار للنفقات على المدى المتوسط وتقرير حول الوضع الاقتصادي الكلي وتقرير حول تنفيذ الميزانية برسم السنة الجارية من طرف الحكومة أمام البرلمان في جلسة علنية يكون أجلها الأقصى 15 يوليو في إطار مداولة توجيهية حول الميزانية دون تصويت عليها.

### الفصل الثاني: التحضير والاعتماد

#### المادة 48:

يقود الوزير المكلف بالمالية إجراء تحضير مشاريع قوانين المالية.

وتتم دراسة واعتماد مشروع قانون المالية في مجلس الوزراء في أجل أقصاه 15 أكتوبر. ويعلن عنه ويحال إلى البرلمان يوم الاثنين الأول من شهر نوفمبر كأجل أقصى.

#### المادة 49:

لا يجوز طرح الجزء الثاني من قانون المالية السنوي وقوانين المالية المعدلة للنقاش أمام البرلمان قبل اعتماد الجزء الأول منها.

1. يختم نتائج المحاسبة الميزانية والمحاسبة العامة للسنة المعنية بعد الأخذ برأي محكمة الحسابات حول جودة وصدقية الحسابات وكذلك حول مطابقة الميزانية المنفذة للميزانية التي تم التصويت عليها أصلا؛  
2. يمكن من إدخال التعديلات الضرورية على الاعتمادات عند الاقتضاء وذلك من خلال:

- المصادقة على حركات الاعتمادات التي تمت لاحقا بعد آخر قانون مالية للسنة؛
- القيام بإلغاء الاعتمادات التي لم تُستهلك؛
- تسوية الأرباح والخسائر لكل حساب.

#### المادة 45:

يلحق بمشروع قانون التسوية ما يلي:

1. نتائج المحاسبة الميزانية؛
2. كشف يلخص ويبرر جميع حركات الاعتمادات التي حصلت خلال السنة؛
3. مرفقات تشرح وتفصل بالنسبة لكل وزارة المبلغ النهائي للاعتمادات المفتوحة والنفقات المعايينة؛
4. تقارير البرامج حيث تعرض بالنسبة لكل برنامج وبنفس الصيغة المستخدمة بالنسبة لمشاريع البرامج والنتائج المتحققة بالمقارنة مع الأهداف المرسومة والأنشطة التي تم إنجازها والوسائل المستخدمة مصحوبة بمؤشرات النشاط والنتائج مع تقدير تكاليف الأنشطة والخدمات المقدمة؛
5. مرفقات تشرح وتفصل بالنسبة لكل ميزانية مرفقة وحسابات الخزينة الخاصة، المبلغ النهائي للإيرادات والنفقات المعايينة والعمليات التي تم تنفيذها بالنسبة لحساب القرض والضمانة، كل على حدة؛
6. كشف مفصل لتأخرات الدفع وكذلك للمتأخرات والمتبقيات التي يجب تحصيلها من طرف الدولة، مرفقا بتقرير يبين الإجراءات المقررة لتسوية هذه المتأخرات والمتبقيات.
7. الحساب العام للدولة ويضم:
  - أ. الموازنة العامة للحسابات؛
  - ب. حساب تدفقات السيولة؛
  - ج. المرفقات التي تحتوي على تقييم الالتزامات خارج حصيلة الدولة؛
  - د. شرح التغييرات والطرق والقواعد المحاسبية التي تم تطبيقها خلال السنة.
8. إعلان تطابق صادر عن محكمة الحسابات.
9. الحصيلة.
10. حساب النتائج.
11. الملحق.

#### **المادة 55:**

في الحالات الاستعجالية وعند الضرورة القسوى الناتجة عن كارثة طبيعية أو أزمة اقتصادية أو اجتماعية، وبعد استنفاد إمكانيات تحريك الاعتمادات الميزانوية المنصوص عليها في المواد 52 و53 و54 من هذا القانون النظامي يتخذ مجلس الوزراء بناء على تقرير من الوزير المكلف بالمالية مرسوما سلفاً لفتح اعتمادات إضافية.

يودع لدى البرلمان مشروع قانون مالية معدل للمصادقة على مرسوم السلفة، في أجل أقصاه 30 يوماً بعد صدوره.

#### **المادة 56:**

مراعاة للأحكام المتعلقة بالميزانيات المرفقة وحسابات الخزينة الخاصة لا يترتب على الاعتمادات المفتوحة برسم سنة معينة أي حق بالنسبة للسنوات التالية.

غير أن اعتمادات الدفع المتعلقة بنفقات الاستثمار والمتاحة في نهاية السنة يمكن ترحيلها إلى نفس الفصل أو البرنامج وضمن نفس الجزء وفي حدود اعتمادات التعهد المستهلكة فعلاً والتي لم يتم دفعها بعد.

تتم عمليات الترحيل بموجب مرسوم متخذ في مجلس الوزراء بناء على تقرير الوزير المكلف بالمالية بعد تقييم وتبرير الموارد التي تسمح بتغطية التمويل دون الإضرار برصيد الميزانية المسموح به خلال السنة الجارية.

#### **المادة 57:**

يمكن استرجاع الاعتمادات المالية في الحالات التالية:

1. الإيرادات المتأتية خلال سنة مالية معينة من استرجاع الدولة لمبالغ مدفوعة خطأ أو مدفوعة مؤقتاً خلال نفس السنة المالية بواسطة اعتمادات ميزانوية؛
2. إيرادات حاصلة من تنازلات خلال سنة مالية معينة، ما بين مصالح الدولة تم دفعها عن طريق اعتمادات ميزانوية خلال نفس السنة.

#### **المادة 58:**

تُبلغ النصوص التنظيمية التي تعدل الاعتمادات المبينة في المواد من 52 إلى 56 أعلاه على الفور إلى اللجان البرلمانية المختصة وإلى محكمة الحسابات للإطلاع.

### **الفصل الثاني: تسيير السيولة والمحاسبة**

#### **المادة 59:**

الوزير المكلف بالمالية مسؤول، على وجه الخصوص، عن التقيد برصيد الميزانية الذي يحدده قانون المالية. ويمكنه لهذا الغرض أن يقوم بضبط الميزانية وعند الاقتضاء بتجميد الاعتمادات المالية منعا لأي اختلال في توازن الميزانية خلال السنة.

يصوت البرلمان على الاعتمادات الميزانوية لكل وزارة بعد تدقيقها واستعراضها برنامجاً تلو الآخر.

#### **المادة 50:**

يمكن للحكومة بصفة مبررة، عدم قبول التعديلات وفقاً للشروط المبينة في المادة 62 من الدستور.

#### **المادة 51:**

يحال مشروع قانون التسوية للسنة السابقة إلى البرلمان خلال السنة التي تليها وقبل المداولة التوجيهية حول الميزانية التي تنص عليها المادة 47 من هذا القانون النظامي.

### **الباب الرابع: عن تنفيذ قوانين المالية**

#### **الفصل الأول: حركة الاعتمادات الميزانوية**

#### **المادة 52:**

خلال السنة المالية يمكن أن يقود انتقال الاعتمادات الميزانوية إلى تعديل توزيع الاعتمادات بين البرامج ضمن نفس الباب.

يجوز انتقال الاعتمادات الميزانوية بين البرامج ضمن نفس الباب بقرار مشترك بين الوزير المعني والوزير المكلف بالمالية. ولا يمكن للمبلغ السنوي التراكمي لانتقال هذه الاعتمادات، باستثناء الاعتمادات غير الموزعة، أن يتجاوز عشرة بالمائة (10%) من اعتمادات نفس الباب المصوت عليها في قانون المالية.

#### **المادة 53:**

يمكن أن تقود تحويلات الاعتمادات الميزانوية خلال السنة المالية إلى تعديل توزيع الاعتمادات ضمن نفس البرنامج.

يجوز التحويل بين مواد نفس الجزء بقرار من الوزير المعني بعد إبلاغ الوزير المكلف بالمالية. ويرخص للتحويلات بين الأجزاء بموجب مقرر صادر عن الوزير المكلف بالمالية دون أن تؤدي هذه التعديلات إلى زيادة اعتمادات نفقات العمال أو إلى نقص اعتمادات لنفقات رأس المال.

ولا يمكن للمبلغ السنوي التراكمي للتحويلات أن يتجاوز خمسة عشر بالمائة (15%) من نفس الباب.

#### **المادة 54:**

لا يجوز استخدام الإحتياطي الميزانوي المنصوص عليه في المادة 23 من هذا القانون النظامي إلا لتغطية نفقات عاجلة وبالغة الضرورة وغير متوقعة.

يوزع هذا الإحتياطي كلياً أو جزئياً عند الحاجة بموجب مقرر صادر عن الوزير المكلف بالمالية وذلك لصالح الأبواب والفصول أو البرامج التي احتاجت لذلك.

ولا يمكن إجراء أي إنفاق بشكل مباشر من هذه المخصصات.

يكلف المحاسبون العموميون بمسك وإعداد حسابات الدولة وبالسهر على احترام المبادئ والقواعد المحاسبية مع التأكد من صدقية القيود المحاسبية واحترام الإجراءات وجودة الحسابات العمومية.

ترتكز المحاسبة العامة للدولة على المحاسبة المادية.

#### **المادة 67:**

يختتم الوزير المكلف بالمالية نتائج المحاسبة الميزانية والحساب العام للدولة في أجل أقصاه 31 مارس من السنة التي تلي تلك التي تتعلق بها هذه النتائج.

#### **المادة 68:**

تدفع موارد الدولة مهما كانت طبيعتها ونوع الاستفادة منها في حساب وحيد لدى الخزينة وتحفظ من طرف المحاسبين العموميين.

لا يمكن للحساب الوحيد للخزينة أن يكون مدينا. تُوضح بموجب اتفاقيات بين الوزير المكلف بالمالية ومحافظ البنك المركزي شروط تطبيق أحكام هذا القانون النظامي، ذات الصلة.

#### **الفصل الثالث: الرقابة والمسؤوليات والعقوبات**

#### **المادة 69:**

تخضع عمليات تنفيذ ميزانية الدولة لعمليات الرقابة البرلمانية والإدارية والقضائية.

#### **المادة 70:**

تقوم الحكومة بإبلاغ البرلمان على وجه الاطلاع بما يلي:

1. تقرير حول تنفيذ الميزانية قبل 15 يوليو من كل سنة؛
  2. تقرير نصف سنوي حول وضع السيولة.
- ترسل نسخة من هذه التقارير إلى محكمة الحسابات وتنتشر هذه التقارير للاطلاع العام.

#### **المادة 71:**

تتألف الرقابة الإدارية من الرقابة الهرمية الداخلية المسبقة والمتزامنة واللاحقة وكذلك التدقيق الداخلي. تمارس الرقابة من طرف هيئات وجهات الرقابة التي تنص عليها النظم المعمول بها.

#### **المادة 72:**

تُسند الرقابة القضائية على الأمرين بالصرف وعلى المحاسبين وكذا الرقابة على التسيير إلى محكمة الحسابات التي تقوم بصلاحياتها حسب قواعد الاختصاص والإجراءات التي ينص عليها القانون النظامي وفقا للمادة 68 من الدستور.

#### **المادة 73:**

يخضع الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون الذين استفادوا من مساعدة مالية من الدولة أو من مجموعة

ولا يمكن تبرير تجريد الاعتمادات إلا بتدهور للظرفية الاقتصادية وبنسبة تساوي إعادة التخصيص المرتقبة ضمن قانون مالية معدل قيد الإعداد.

#### **المادة 60:**

يقوم الوزير المكلف بالمالية بتحضير وتحديث خطة سنوية للسيولة على أساس شهري تشمل على وجه الخصوص خطة للتعهدات.

#### **المادة 61:**

الوزراء ومسؤولو الهيئات الخاضعة لهذا القانون هم الأمرون الرئيسيون بصرف جميع الاعتمادات المالية المقيدة في ميزانياتهم. ويمكنهم تفويض صلاحياتهم في هذا المجال. ويبقى الوزير المكلف بالمالية هو الأمر الوحيد لبقية الاعتمادات الميزانية وهو الأمر الوحيد بإيرادات ميزانية الدولة. ويمكنه تفويض كل أو بعض هذه الصلاحيات.

#### **المادة 62:**

يعود دفع النفقات وقبض إيرادات الدولة إلى المسؤولية الحصرية لمحاسبين عموميين يعينهم الوزير المكلف بالمالية.

#### **المادة 63:**

لا يمكن الجمع بين وظائف الأمر بالصرف والمحاسب.

#### **المادة 64:**

تمسك الدولة محاسبة ميزانية للإيرادات والنفقات ومحاسبة عامة لجميع عملياتها. كما يمكنها العمل بمحاسبة تهدف إلى تحليل تكاليف مختلف الأنشطة في إطار البرامج.

يجب أن تكون حسابات الدولة مضبوطة وصادقة وأن تعطي صورة وافية عن تنفيذ ميزانياتها وتطور أملاكها ووضعها المالي.

#### **المادة 65:**

بالنسبة للمحاسبة الميزانية:

- يتم تقييد الإيرادات برسم السنة المالية التي يتم فيها قبض هذه الإيرادات من طرف محاسب عمومي؛
- يتم تقييد النفقات برسم السنة المالية التي يقوم فيها المحاسبون المخولون بالتأشير على الأوامر بالصرف أو الحوالات. وتدفع هذه النفقات من الاعتمادات لنفس السنة مهما كان تاريخ الاستحقاق.

#### **المادة 66:**

تتأسس المحاسبة العامة للدولة على مبدأ معاينة الحقوق والالتزامات. وتتم مراعاة العمليات برسم السنة المالية التي ترتبط بها بمنأى عن تاريخ الدفع أو القبض.

لا يوجد فرق بين القواعد المطبقة على المحاسبة العامة للدولة وبين تلك المطبقة على المؤسسات إلا بسبب مميزاتها عملها.

- ثلاث سنوات بالنسبة للمواد 24-25-30-31-52-53-56 المتعلقة بالبرامج.

- خمس سنوات بالنسبة للنقاط من 4 إلى 13 و 15 من المادة 42 والنقاط من 4 إلى 8 من المادة 45 المتعلقة بملحقات قوانين المالية.

- خمس سنوات بالنسبة للمواد 17-76 المتعلقة بالتمويلات الخارجية.

- خمس سنوات بالنسبة للمادتين 66-67 بالنسبة لأحكامهما المتعلقة بوضع المحاسبة العامة.

- خمس سنوات بالنسبة لتطبيق المادة 61 المتعلقة بصلاحيات الأمر بالصرف لدى الوزراء و مسؤولي الهيئات، وهي الفترة التي يظل خلالها الوزير المكلف بالمالية أمرا بصرف الاعتمادات الوزارية الخاصة بالعمال.

وتسري هذه الفترات الانتقالية ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون النظامي. كما يمكن تمديدها لفترة سنتين مرة واحدة عن طريق قانون للمالية.

يمكن أن تختلف تواريخ تطبيق الأحكام أعلاه وترك تقدير ذلك لكل وزارة على حدة في الحدود المنصوص عليها أعلاه.

يرفق تقرير حول تنفيذ هذه الأحكام والإجراءات الممهدة لذلك بقانون المالية كل سنة طيلة الفترة الانتقالية.

في نهاية الفترة الانتقالية، يتم إعداد تقرير عام حول تنفيذ هذا القانون النظامي ويحال إلى البرلمان من طرف الوزير المكلف بالمالية الذي يمكنه أن يقترح مراجعة بعض الأحكام عند الضرورة.

### الفصل الثاني: أحكام نهائية

#### المادة 79:

ستتخذ مراسيم عند الحاجة لتنفيذ هذا القانون النظامي وتحديد كافة الترتيبات التي من شأنها أن تضمن التسيير الجيد للمالية العامة.

#### المادة 80:

تلغى كافة الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون النظامي وخصوصا أحكام القانون رقم 011/78 الصادر بتاريخ 19 يناير 1978 المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.

#### المادة 81:

ينفذ هذا القانون النظامي باعتباره قانونا للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بنواكشوط، بتاريخ 09 أكتوبر 2018

إقليمية أو مؤسسة عمومية لعمليات الرقابة المبينة في المواد من 69 إلى 72 من هذا القانون النظامي.

#### المادة 74:

دون المساس بنظام المسؤولية الدستورية والمدنية والجنائية والتأديبية، يكون الأمور بالصرف مسؤولين عن تسييرهم أمام السلطة التي يتبعون لها. في حال مخالفة قواعد الميزانية والقواعد المالية والمحاسبية وعند الإخلال المشهود بالتسيير، يخضع هؤلاء لغرامات تقرها محكمة الحسابات.

#### المادة 75:

يعوض المحاسبون العموميون بألاكهم الشخصية عن سوء تسيير الأموال والقيم التي يسند إليهم حفظها ويتم أعمال هذه المسؤولية عند الاقتضاء من طرف محكمة الحسابات.

### الفصل الرابع: تسيير التمويلات الخارجية

#### المادة 76:

تطبق أحكام هذا القانون النظامي على تسيير التمويلات الخارجية.

وعندما تكون التمويلات الخارجية مسيرة ضمن ميزانية تحويل خاص أو صندوق للإعانات، يمكن أن ينص نظام تسييرها على استثناءات من أحكام هذا القانون النظامي بهدف تكييف عمليات تسييرها ورقابتها مع الشروط المبينة في اتفاقيات التمويل. وتحدد هذه الاستثناءات في قانون المالية الذي أنشأ ميزانية التحويل الخاص أو صندوق الإعانة. وتحدد الإجراءات العملية لتنفيذ هذه الأحكام بمرسوم.

### الباب الخامس: أحكام انتقالية ونهائية

#### الفصل الأول: أحكام انتقالية

#### المادة 77:

طيلة الفترة الانتقالية المحددة في النقطة 2 من المادة 78 يتم توزيع وتخصيص اعتمادات الأبواب الميزانية حسب الفصول والمواد.

دونما زيادة في الاعتمادات المخصصة لنفقات العمال أو نقص في الاعتمادات المخصصة لنفقات رأس المال، يتم تحويل الاعتمادات من مادة إلى مادة داخل نفس الفصل من طرف الوزير المكلف بالمالية ويتم التحويل داخل المواد بعد موافقته.

#### المادة 78:

يمكن إرجاء تطبيق الأحكام التالية بمرسوم متخذ في مجلس الوزراء وذلك لفترات تصل إلى:

- سنتين بالنسبة للمواد 46-47 المتعلقة بوثائق البرمجة على المدى المتوسط، والمادة 22 المتعلقة باعتمادات التعهد و اعتمادات الدفع.

## الفصل الثاني: الصلاحيات

**المادة 7:** يعهد للمفتشية العامة للدولة بمهمة عامة و دائمة في مجالات الرقابة و التدقيق و التحقيق لتحقيق الأهداف التالية:

- إشاعة الحكم الرشيد و تحسين أداء الإدارة العمومية و كذا علاقاتها مع المستخدمين؛
  - التسيير الجيد للشؤون العامة و محاربة الرشوة و مختلف مظاهر التجاوزات ذات الطابع الاقتصادي والمالي؛
  - تقييم السياسات والبرامج العمومية للرفع من مردوديتها و تحقيق الأهداف المنتظرة؛
  - مراجعة الحسابات و ما يمكن إسناده في إطار تسيير الشؤون العامة من خلال بحث و معاينة التجاوزات في مجال التسيير و اتخاذ العقوبة اللازمة.
- و في هذا الإطار تكلف المفتشية العامة للدولة بما يلي:

- رقابة التنظيم و التسيير الإداري و المالي و المحاسبي لكافة المصالح العمومية للدولة، و المجموعات الإقليمية، و المؤسسات العمومية و الشركات ذات الرأس المال العام و الهيئات الخصوصية المستفيدة من الدعم المالي للدولة ؛
- القيام بالدراسات و تدقيق الحسابات لتحديد الحالة الحقيقية للمصالح و القطاعات الخاضعة للتسيير؛
- تقدير نوعية تنظيم و تسيير هذه المصالح و طريقة إدارتها و الوقوف على حصيلتها المالية؛
- التدقيق في استخدام الأرصدة العمومية و صدقية العمليات المتعلقة بالمدخل و المصاريف على مستوى الهيئات الخاضعة للرقابة؛
- إعطاء الرأي بخصوص القضايا المطروحة من طرف الوزير الأول و اقتراح كافة الإجراءات الضرورية الكفيلة بتبسيط الإجراءات و تحسين نوعية الإدارة و تعزيز فعاليتها تخفيض تكاليف تسييرها.

**المادة 8:** يقوم أعضاء المفتشية العامة للدولة بإدارة مهام التدقيق و الدراسة و التقييم و الرقابة، إما بناء على

محمد ولد عبد العزيز

الوزير الأول

يحيى ولد حدمين

وزير الاقتصاد والمالية

المختار ولد أجاي

## **2- مراسيم- مقررات- قرارات- تعميمات**

### **رئاسة الجمهورية**

#### **نصوص تنظيمية**

مرسوم رقم 259 - 2018 صادر بتاريخ 25 يوليو 2018 يتضمن تنظيم و سير عمل المفتشية العامة للدولة

**المادة الأولى:** يهدف هذا المرسوم إلى إعادة تنظيم و تحديد صلاحيات جهاز لرقابة الدولة يدعى ((المفتشية العامة للدولة)) المنشأة بموجب المرسوم رقم 122 - 2005 الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 2005، و كذا حقوق و التزامات و سلطات مفتشي الدولة في مجال التدقيق.

**المادة 2:** تخضع المفتشية العامة للدولة لسلطة الوزير الأول.

#### **الفصل الأول: التنظيم**

**المادة 3:** يدير المفتشية العامة للدولة، مفتش عام للدولة، يساعده مفتشون عامون مساعدون للدولة و مفتشون مدققون.

يتم تعيين المفتش العام للدولة و المفتشين العاملين بالمساعدين للدولة و المفتشين المدققين بموجب مقرر صادر عن الوزير الأول، و يتم وضع حد لمهامهم حسب نفس الأشكال.

**المادة 4:** يكلف المفتش العام للدولة تحت سلطة الوزير الأول بقيادة و دفع و تنسيق نشاط المفتشية العامة للدولة.

**المادة 5:** يكلف المفتش العام للدولة و المفتشون العاملون بالمساعدون للدولة و المفتشون المدققون بإبادة شخصية صادرة عن الوزير الأول.

يمكن للمفتش العام للدولة أن يتلقى تفويضا من الوزير الأول من أجل توقيع الإنابات الشخصية الموكلة للمفتشين العاملين بالمساعدين للدولة و المفتشين المدققين.

**المادة 6:** يحدد مرسوم صادر عن مجلس الوزراء التعويضات و الامتيازات المتعلقة بوظائف أعضاء المفتشية العامة للدولة.

### الفصل الثالث: حقوق و التزامات و سلطات

#### مفتشى الدولة في مجال التدقيق

**المادة 14:** للقيام بمهام التدقيق يتمتع أعضاء المفتشية العامة للدولة و أعضاء فرق التدقيق بكامل الاستقلالية اللازمة و الموارد الضرورية و بكل ما تستدعيه سلطات التحقيق، و لا يمكن أن يحتج بالسر المهني و لا بالسر المصرفي اتجاههم.

و في هذا الإطار، فإنهم مخولون ب:

- طلب أو ضمان تقديم كافة الوثائق الضرورية لأداء مهمتهم بغية دراستها و ذلك مقابل وصل؛
- النفاذ إلى كافة المعطيات و المعلومات و المقرات و المستودعات و المباني و غيرها من ممتلكات الهيئات الخاضعة للرقابة؛
- القيام بكافة عمليات التدقيق اللازمة؛
- تقديم كشوف الحسابات المصرفية و البريدية، و إذا اقتضت الضرورة تأكيدها لدى المؤسسات المعنية؛
- تقديم مذكرات طلب للمعلومات إلى المصالح الخاضعة للرقابة؛
- الإلتزام بالإبلاغ الفوري للمفتش العام للدولة و اللجوء إلى القوة العمومية إذا اقتضت الضرورة

لا يمكن لعمليات المفتشية العامة للدولة أن تصطدم بحال من الأحوال بالعراقيل يلزم و كلاء المصالح و الهيئات الخاضعة للرقابة بتقديم الدعم الكامل لأعضاء المفتشية العامة للدولة، و إلا تعرضوا للعقوبات المنصوص عليها.

**المادة 15:** يخول أعضاء المفتشية العامة للدولة بالبحث عن كافة التجاوزات المتعلقة بالمال العام و ملاحظتها، بالإضافة إلى كل المخالفات الأخرى و المرتكبة في حق الدولة طبقاً لمقتضيات المادة 166 من الأمر القانوني رقم 83 - 162 الصادر بتاريخ 09 يوليو 1983، المتضمن المدونة الجنائية و النصوص المعدلة لها.

و في حالة حدوث اختلاس خطير مائل أو تحايل في المستندات، يمكن لفريق التدقيق أن يقترح على المفتش العام للدولة ما يلي :

- شل يد المحاسب العمومي أو أي مسؤول للصندوق أو للحساب المصرفي؛

طلب من الوزير الأول أو طبقاً لبرامج عمل محدد من طرف المفتشية العامة للدولة .

يمكن لأعضاء المفتشية العامة للدولة، إذا كانت طبيعة عملهم تتطلب ذلك، أن يستعينوا بوكلاء مكملين، يتم وضعهم تحت تصرفهم، و يتم تعيينهم بموجب مقرر صادر عن الوزير الأول بناء على اقتراح من المفتش العام للدولة.

**المادة 9:** تكون كل مهمة للتفتيش موضع تقرير يعده رئيس المهمة يتم إعداد هذا التقرير في ثلاث نسخ موجهة إلى كل من رئيس الجمهورية و الوزير الأول المفتش العام للدولة.

يتم إحالة التقارير الموجهة لرئيس الجمهورية و الوزير الأول عن طريق المفتش العام للدولة متضمنة اقتراحاته عند الإقتضاء.

يتم إشعار المفتش العام للدولة بالإجراءات المتخذة حيال المقترحات التي يقدمها.

**المادة 10:** لا تكون المهام الموكلة للمفتشية العامة للدولة موضع تعارض مع:

- الرقابة العامة التي تخضع لها الإدارات العمومية بحكم السلطة الهرمية و سلطة الوصاية؛
- متابعة و تدقيق تشكيلات الرقابة الإدارية المتعلقة بمحكمة الحسابات و المفتشية العامة للمالية و المفتشيات الداخلية للقطاعات الوزارية و المديرية المكلفة بمحاربة الفساد الاقتصادي و المالي، و بشكل عام الرقابة في شكلها الإداري المنصوص عليها في النظم.

تتسلم المفتشية العامة للدولة نسخاً من كافة التقارير المعدة من طرف هيئات و أسلاك الرقابة الإدارية .

**المادة 11:** من أجل تزويد المفتشية العامة للدولة بالوسائل الضرورية لتمكينها من إنجاز المهام الموكلة لها،

ينشأ صندوق سلفة لدى المفتشية العامة للدولة، تتم تغذيته من ميزانية الدولة.

يحدد مقرر صادر عن الوزير المكلف بالمالية شروط سير عمل هذا الصندوق.

**المادة 12:** ترسل إلى المفتشية العامة للدولة نسخ من كافة النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بإنشاء و صلاحيات و تنظيم و سير العمل الإداري و المحاسبي لجميع مصالح الدولة.

**المادة 13:** للمفتشية العامة للدولة حق تصدر جميع أجهزة التفتيش و الرقابة على مستوى القطاعات الوزارية

مرسوم رقم 279-2018 صادر بتاريخ 05 أكتوبر 2018 يتضمن استدعاء الجمعية الوطنية لانتخاب رئيس وأعضاء مكتبها

**المادة الأولى:** تدعى الجمعية الوطنية يوم الاثنين 08 أكتوبر 2018 على تمام الساعة 11 صباحا من أجل انتخاب رئيس وأعضاء مكتبها. وتعد جلسة انتخاب رئيس هذا المكتب وجلسة انتخاب أعضائه بمثابة الجلستين الأولى والثانية للدورة العادية الأولى لهذه الجمعية.

**المادة 2:** ينشر هذا المرسوم وفق طريقة الاستعجال و في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

#### نصوص مختلفة

مرسوم رقم 266-2018 صادر بتاريخ 09 أغسطس 2018 يتضمن تعيين أعضاء مجلس سلطة تنظيم الصفقات العمومية

**المادة الأولى:** تطبيقا لترتيبات المواد 121 و122 و123 من المرسوم رقم 2017-126 الصادر بتاريخ 02 نوفمبر 2017 الذي يلغي ويحل محل ترتيبات المراسيم المطبقة للقانون رقم 2010-044 الصادر بتاريخ 22 يوليو 2010 المتضمن مدونة الصفقات العمومية، يتم تعيين أعضاء مجلس سلطة تنظيم الصفقات العمومية لفترة انتداب مدتها (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، الأشخاص التالية أسماؤهم:

1. **ممثل الإدارة**
  - ابو مودي دبالو
  - المختار ولد احمد اعل
2. **ممثل القطاع الخاص**
  - محمد سالم ولد الهيبة ولد أظمين
  - سيدي عالي ولد سيد أمين
  - احمد ولد لوليد
3. **ممثل المجتمع المدني**
  - انيانغ اندري محمد
  - عبد الله محمد عبد الله الملقب بليل
  - عيشة ابو بكرن.

**المادة 2:** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

### الوزارة الأولى

#### نصوص تنظيمية

مقرر رقم 0261 صادر بتاريخ 06 ابريل 2018 يقضي بإنشاء لجنة وطنية لتسيير الأزمات في مجال أمن الطيران المدني.

• الإمساك بالمحاسبة و مستندات التبدير مقابل وصل، و الإغلاق بالشمع الأحمر أو القيام بكل الإجراءات الاحترازية الأخرى؛

• إشعار الهيئات القضائية في حدود ما ينص عليه القانون لغرض المتابعة و كذا السلطات الادارية للقيام بالإجراءات التأديبية.

**المادة 16:** يلزم أعضاء المفتشية العامة للدولة بممارسة و وظائفهم في كنف الانصاف، و التجرد، و الجدية، و النزاهة، و الموضوعية، و التقيد بالالتزام المهني الصارم.

و في إطار ممارسة وظائفهم، فإنهم يتمتعون بالحماية في وجه التهديدات و الشتائم من أي نوع كانت و تتحمل الدولة إصلاح كل ما يترتب على ذلك.

**المادة 17:** يرأسل المفتش العام للدولة بكل حرية، و في إطار مهمته كلا من الوزراء، و مديري المؤسسات العمومية و شركات الدولة و الوكالات و مسؤولي المشاريع و المجموعات الإقليمية و بشكل عام كل القائمين على الهيئات و الأجهزة الخاضعة لرقابة المفتشية العامة للدولة .

**المادة 18:** يستفيد أعضاء المفتشية العامة للدولة أثناء قيامهم بمهام داخل البلاد من تعويضات حسب السلم التالي:

- 1500 أوقية جديدة، يوميا بالإضافة إلى دفعة تمويين بمبلغ 3000 أوقية جديدة، للمفتش العام للدولة؛
- 1000 أوقية جديدة، يوميا بالإضافة إلى دفعة تمويين بمبلغ 2000 أوقية جديدة، للمفتش العام المساعد للدولة؛
- 800 أوقية جديدة، يوميا بالإضافة إلى دفعة تمويين بمبلغ 1600 أوقية جديدة، للمفتش المدقق؛
- 500 أوقية جديدة، يوميا للوكيل المكمل الذي تم وضعه تحت تصرف المفتشية العامة للدولة؛

#### الفصل الرابع: ترتيبات نهائية

**المادة 19:** تلغى كافة الترتيبات السابقة المخالفة لهذا المرسوم .

**المادة 20:** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

مقرر رقم 0339 صادر بتاريخ 03 مايو 2018 يتضمن إنشاء وصلاحيات وتنظيم وسير عمل لجنة التشاور بين الدولة والقطاع الخاص

### الفصل الأول : ترتيبات عامة

**المادة الأولى :** تنشأ تحت سلطة الوزير الأول ، هيئة للتشاور بين الدولة والقطاع الخاص في موريتانيا ، تدعى فيما يلي لجنة التشاور .

### الفصل الثاني : الصلاحيات

#### **المادة 2 :** تكلف لجنة التشاور بما يلي

- وضع آلية مشاورات مسبقة حول كافة القرارات المهمة للحكومة التي يمكن أن تؤثر علي الأنشطة الاقتصادية،
- التفكير في القضايا المتعلقة بتنمية القطاع الخاص ،
- العمل علي تنفيذ إجراءات ملموسة تهدف إلي ضمان نمو القطاع الخاص وقدرته التنافسية وتطويره ،
- اقتراح كافة الإجراءات الهادفة لتحسين بيئة الأعمال وتشجيع القطاع الخاص ،
- ضمان متابعة وتنفيذ التدابير المعتمدة.

### الفصل الثالث : تنظيم وسير عمل

#### لجنة التشاور

#### **المادة 3 :** تتكون لجنة التشاور من الهيئات التالية :

- لجنة التشاور
- لجنة التشاور الفنية

**المادة 4 :** لجنة التشاور هي الهيئة الاستشارة بين الدولة والقطاع الخاص. تتداول لجنة التشاور حول كافة المسائل المقدمة إليها من طرف لجنة التشاور الفنية وتتخذ القرارات النهائية.

وعلي هذا الأساس تكلف لجنة التشاور علي الخصوص بما يلي :

- السهر علي تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية في ما يتعلق بتحسين بيئة الأعمال ،
- السهر علي تنفيذ القرارات المتخذة ،
- اتخاذ كافة القرارات الضرورية لسير عمل لجنة التشاور

#### **المادة 5 :** تتألف لجنة التشاور كما يلي:

- الوزير الأول ؛

**المادة الأولى:** يتم إنشاء لجنة وطنية لتسيير الأزمات المرتبطة بأمن الطيران المدني، تدعى اللجنة الوطنية لتسيير الأزمات.

**المادة 2:** يتمثل عمل اللجنة الوطنية لتسيير الأزمات فيما يلي:

- ضمان القيادة التنفيذية وتنسيق رد الفعل على كل عمل تدخل غير مشروع ضد أمن الطيران المدني قد يحدث في موريتانيا ،
- تحديد السياسة المتبناة ردا على كل عمل تدخل غير مشروع ضد أمن الطيران المدني، وتحليل عواقب تطبيق هذه السياسة و إدارة الاستراتيجيات المتبعة من أجل حل الأزمة،
- تحديد التأثيرات الدولية المتعلقة بأية أزمة تتعلق بفعل تدخل غير مشروع ضد أمن الطيران المدني، يحدث في موريتانيا،
- تعيين قائد و أعضاء فريق تسيير الأزمات، و هو الهيئة التنفيذية المسؤولة عن إدارة رد الفعل وفقا للتعليمات المسندة لها من طرف اللجنة الوطنية لتسيير الأزمات.

#### **المادة 3:** تتكون اللجنة الوطنية لتسيير الأزمات من:

- الوزير الأول، رئيسا؛
- الوزير المكلف بالدفاع الوطني، عضوا ؛
- الوزير المكلف بالأمن الداخلي، عضوا ؛
- الوزير المكلف بالشؤون الخارجية، عضوا ؛
- الوزير المكلف بالطيران المدني، عضوا ؛
- الوزير المكلف بالعدل، عضوا ؛
- الوزير المكلف بالصحة، عضوا ؛
- الوزير المكلف بالمالية، عضوا ؛
- الوزير الناطق الرسمي باسم الحكومة، عضوا.

**المادة 4:** تجتمع اللجنة الوطنية لتسيير الأزمات عند حدوث أي فعل تدخل غير مشروع ضد أمن الطيران المدني في موريتانيا، و عند الضرورة بعد كل تمرين لتسيير الأزمات لتقييم السياسة الوطنية للتصدي لأفعال التدخل غير مشروع ضد أمن الطيران المدني .

**المادة 5:** تتم الدعوة لاجتماعات اللجنة الوطنية لتسيير الأزمات من طرف رئيسها بطلب من الوزير المكلف بالطيران المدني

**المادة 6:** يمكن للجنة الوطنية لتسيير الأزمات أن تدعو إلى اجتماعاتها أي شخص قد يكون رأيه أو كفاءته أو خبراته أو قدراته أو وظيفته مفيدة في تسيير أزمات أمن الطيران المدني.

**المادة 7:** ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

**المادة 10 :** تجمع لجنة التشاور الفنية بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة ومرة على الأقل كل شهرين.

**الفصل الرابع : ترتيبات نهائية**

**المادة 11 :** تلغي كافة الترتيبات السابقة المخالفة لهذا المقرر.

**المادة 12 :** ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

مقرر رقم 0503 صادر بتاريخ 22 يونيو 2018 يكمل بعض ترتيبات المقرر رقم 0084 الصادر بتاريخ 12 فبراير 2018 الذي يلغي ويحل محل المقرر رقم 0038 الصادر بتاريخ 30 يناير 2018 المحدد لسقف الاختصاص بالنسبة لهيئات إبرام ورقابة الصفقات العمومية

**المادة الأولى :** تكمل ترتيبات من المادة 2 من المقرر رقم 0084 الصادر بتاريخ 12 فبراير 2018 الذي يلغي ويحل محل المقرر رقم 0038 الصادر بتاريخ 30 يناير 2018 المحدد لسقف الاختصاص بالنسبة لهيئات إبرام ورقابة الصفقات العمومية، في فقرتها الثانية المحددة للمؤسسات المستفيدة من رفع سقف اختصاص لجان إبرام الصفقات العمومية إلى خمسة ملايين (5.000.000 MRU) أوقية باحتساب كافة الضرائب وذلك بإضافة مجموعة انواكشوط الحضرية فيما يخص نفقاتها المتعلقة بأشغال قمة الاتحاد الإفريقي.

**المادة 2 :** تلغى كافة الترتيبات السابقة المخالفة.

**المادة 3:** ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

مقرر رقم 0671 صادر بتاريخ 13 أغسطس 2018 يكمل المقرر رقم 0166 الصادر بتاريخ 19 مارس 2018 المحدد للسلطات المتعاقدة المتوفرة على أجهزة خاصة بإبرام الصفقات العمومية

**المادة الأولى :** تكمل بموجب هذا المقرر لائحة السلطات المتعاقدة المتوفرة على لجان خاصة لإبرام الصفقات الواردة في المادة 2 من المقرر رقم 0166 الصادر بتاريخ 19 مارس 2018 المحدد للسلطات المتعاقدة المتوفرة على لجان خاصة بإبرام الصفقات العمومية وذلك بإضافة :

- "الحظيرة الوطنية لأوليكت".

**المادة 2 :** ترتيبات المادة الأولى من هذا المقرر مقصورة على الصفقات المتعلقة بتنفيذ الأشغال في

- وزير الاقتصاد والمالية ؛
- الوزير المكلف بالتجارة والصناعة والسياحة ؛
- رئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين ؛
- النائب الأول لرئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين ؛
- النائب الثاني لرئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين.

**المادة 6 :** تجمع لجنة التشاور بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك ومرة على الأقل كل ثلاث أشهر.

**المادة 7 :** تكون القرارات التي تعتمدها لجنة التشاور موضوع تقرير عن حالة تنفيذها.

تصادق اللجنة على هذا التقرير في كل دورة من دوراتها.

**المادة 8 :** تعتبر لجنة التشاور الفنية الجهاز الفني للتشاور بين الدولة والقطاع الخاص .

وعلى هذا الأساس فهي تكلف على الخصوص ب:

- إعداد الملفات الفنية لإحالتها إلي لجنة التشاور؛
- إعداد ملخص عن الأعمال التي أنجزتها لجنة التشاور؛
- متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذتها لجنة الأطروحة ؛
- إعداد الملفات المسجلة على جدول أعمال لجنة التشاور.

**المادة 9 :** تتألف لجنة التشاور الفنية من :

- مستشار الوزير الأول، المكلف بالقضايا الاقتصادية والمالية، رئيسا ؛
- أمين عام وزارة الاقتصاد والمالية عضوا؛
- أمين عام الوزارة المكلفة بالتجارة والصناعة والسياحة، عضوا ؛
- المديرون العامون المكلفون بالقطاع الخاص في وزارة الاقتصاد والمالية، عضوا ؛
- النائب الثالث لرئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين، عضوا ؛
- رئيس اتحادية المباني والأشغال العامة، عضوا ؛
- رئيس اتحادية المؤسسات المالية، عضوا؛
- الخازن العام للاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين , عضوا،

الأصول الجنائية"، يعين أعضاء في مجلس إدارة هذا المكتب الأشخاص التالية أسماؤهم :

- السيد عمر القاسم عبيد الله، متخصص في مجال قانون الالتزامات ؛
- السيد محمد يحيى محمد عبد الجليل، متخصص في مجال قانون الأعمال ؛
- السيد محمد الأمين شريف احمد، متخصص في مجال إدارة الممتلكات ؛
- السيد محمد فال السيد، متخصص في مجال الصفقات العمومية.

**المادة 2 :** يكلف الأمين العام لوزارة العدل والأمين العام لوزارة الاقتصاد والمالية كل فيما يعينه، بتنفيذ هذا المقرر الذي سينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

### وزارة الدفاع الوطني

نصوص مختلفة

مرسوم رقم 264 - 2018 صادر بتاريخ 08 أغسطس 2018 يقضي بإحالة ضابط من الجيش الوطني إلى فصيلة الاحتياط .

**المادة الأولى:** يحال اللواء محمد محمد المختار حبيب الرقم العسكري 771007 إلى فصيلة الاحتياط اعتبارا من 01 يناير 2018 .

**المادة 2:** يكمل المعنى في هذا التاريخ 38 سنة و 02 أشهر و 30 يوما من الخدمة.

**المادة 3:** يكلف وزير الدفاع الوطني بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

### وزارة الداخلية واللامركزية

نصوص مختلفة

مرسوم رقم 261-2018 صادر بتاريخ 26 يوليو 2018 يقضي بالتقدم الاستثنائي لموظفين (02) من الأمن الوطني

**المادة الأولى :** يتم التقدم الاستثنائي إلى الرتب الأعلى لصالح موظفي الأمن الوطني التالية أسماؤهما وأرقامهما، وذلك اعتبارا من 22 مايو 2018.

- في رتبة ضابط شرطة مستوى ثاني، الدرجة الثالثة، العلامة القياسية 267 :

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
23172L	ابراهيم ولد عوان	مفتش شرطة	5	263

- في رتبة مفتش شرطة مستوى ثاني، الدرجة الرابعة، العلامة القياسية 239 :

"الخطيرة الوطنية لأوليكتات" وتموينها بالتجهيزات والحيوانات.

**المادة 3 :** تلغى كافة الترقيات السابقة المخالفة.

**المادة 4:** ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

نصوص مختلفة

مقرر رقم 425 صادر بتاريخ 23 يوليو 2018 يتضمن تعيين مستشار بديوان الوزير الأول

**المادة الأولى:** يعين مستشارا بديوان الوزير الأول، السيد محمد الأمين ولد احمدو، منسق مكتب التنظيم والمناهج اعتبارا من 19 يوليو 2018.

**المادة 2:** ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

مقرر رقم 426 صادر بتاريخ 23 يوليو 2018 يتضمن تعيين رئيس اللجنة الوطنية للمبادرة حول شفافية الصناعات الاستخراجية

**المادة الأولى:** يعين السيد محمد الأمين ولد احمدو، رئيس اللجنة الوطنية للمبادرة حول شفافية الصناعات الاستخراجية.

**المادة 2:** ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

### وزارة العدل

نصوص مختلفة

مقرر مشترك رقم 0611 صادر بتاريخ 17 يوليو 2018 يتضمن تعيين أعضاء في مجلس إدارة مكتب تسيير الممتلكات المجمدة والمحجوزة والمصادرة وتحصيل الأصول الجنائية

**المادة الأولى :** طبقا للفقرة الأخيرة من المادة 17 من المرسوم رقم 2017-127 الصادر بتاريخ 02 نوفمبر 2017، المتضمن إنشاء وتنظيم وسير عمل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تدعى "مكتب تسيير الممتلكات المجمدة والمحجوزة والمصادرة وتحصيل

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
23142D	سيد احمد ولد النعيم	مساعد أول	1	223

**المادة 2:** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

-----

مرسوم رقم 262 - 2018 صادر بتاريخ 07 أغسطس 2018 يقضي بتقديم بعض أطر الأمن الوطني إلى رتب أعلى **المادة الأولى:** يعين في رتب أعلى طبقاً لبيانات الجدول التالي، أطر الأمن الوطني التالية أسماؤهم و أرقامهم :

**اعتباراً من فاتح ابريل 2018:**

- في رتبة مفوض إقليمي الدرجة الثانية، العلامة القياسية 577:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
23396E	محمد ولد الدنه ولد السيساح	مفوض رئيسي	6	561

- في رتبة مفوض رئيسي الدرجة الرابعة، العلامة القياسية 533:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
15487H	محمد أحمد ولد إسماعيل	مفوض	8	501
22862Z	محمد عبد الله ولد باب	مفوض	8	501

- في رتبة ضابط رئيسي الدرجة الأولى، العلامة القياسية 438:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
23423J	محمد ولد سيدي ولد ديدي	ضابط مستوى أول	5	406

- في رتبة ضابط مستوى أول الدرجة الرابعة، العلامة القياسية 382:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
39457 M	محمد محمود ولد سيدي محمد	ضابط مستوى ثاني	8	366
62289E	محبوب ولد النخ	ضابط مستوى ثاني	8	366

- في رتبة مفتش رئيسي الدرجة الأولى، العلامة القياسية 330:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
23424k	الحسن ولد صمب	مفتش مستوى أول	4	315

- في رتبة مفتش مستوى أول الدرجة الثالثة، العلامة القياسية 299:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
62285A	محمد ولد الطالب	مفتش مستوى ثاني	7	287
62293J	محمد سالم ولد التوينسي	مفتش مستوى ثاني	7	287
62295L	محمد محمود ولد الجراح	مفتش مستوى ثاني	7	287
62286B	عبد الفتاح ولد محمد المختار	مفتش مستوى ثاني	7	287

**اعتباراً من فاتح يوليو 2018:**

- في رتبة مفوض إقليمي الدرجة الثانية، العلامة القياسية 577:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
23394C	محمد الشريف ولد محمد الامام	مفوض رئيسي	6	561

- في رتبة مفوض رئيسي الدرجة الرابعة، العلامة القياسية 533:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
22863A	أحمدو ولد محمد	مفوض	8	501
22860X	محمد عبد الله ولد الطالب	مفوض	8	501

- في رتبة ضابط رئيسي الدرجة الأولى، العلامة القياسية 438:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
40150Q	نبدوها منت عثمان ولد محمد	ضابط مستوى أول	5	406
40151R	هند منت شيخنا	ضابط مستوى أول	5	406

- في رتبة ضابط مستوى أول الدرجة الرابعة، العلامة القياسية 382:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
21246S	سيدي احمد ولد إسلامو	ضابط مستوى ثاني	8	366
23429Q	محمد ولد جعفر	ضابط مستوى ثاني	8	366

- في رتبة مفتش رئيسي الدرجة الأولى، العلامة القياسية 330:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
39459P	إسماعيل ولد محمدو	مفتش مستوى أول	4	315
62297N	بيروك ولد محمد لحبيب	مفتش مستوى أول	4	315

- في رتبة مفتش مستوى أول الدرجة الثالثة، العلامة القياسية 299:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
81671X	عيشة منت عثمان	مفتشة مستوى ثاني	7	287
81672Y	ميمونة منت يحظيه	مفتشة مستوى ثاني	7	287
81673Z	مكفولة منت محمد الحضرامي	مفتشة مستوى ثاني	7	287
81674A	السالكة بنت شمام	مفتشة مستوى ثاني	7	287

اعتبارا من فاتح أكتوبر 2018

- في رتبة مفوض إقليمي الدرجة الثانية، العلامة القياسية 577:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
23392C	محمد يحيى ولد محمد محمود	مفوض رئيسي	6	561

- في رتبة مفوض رئيسي الدرجة الثالثة، العلامة القياسية 501:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
51118M	محمد ولد احمد جدو	مفوض	7	477
23434W	عبد الله ولد أحمد ولد مبارك	مفوض	7	477

- في رتبة ضابط رئيسي الدرجة الأولى، العلامة القياسية 438:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
40147M	عائشة جالو	ضابط مستوى أول	5	406

- في رتبة ضابط مستوى أول الدرجة الثالثة، العلامة القياسية 366:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
21245R	محمدن ولد أحمد سالم	ضابط مستوى ثاني	7	346

39456L	أحمد يحي ولد محم بابو	ضابط مستوى ثاني	7	346
--------	-----------------------	-----------------	---	-----

- في رتبة مفتش رئيسي الدرجة الأولى، العلامة القياسية 330:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
39452G	عيسى ولد اباه	مفتش مستوى أول	4	315
23426M	محمود ولد بون	مفتش مستوى أول	4	315

- في رتبة مفتش مستوى أول الدرجة الثالثة، العلامة القياسية 299:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
81679F	السنية منت محمد ولد خيرى	مفتش مستوى ثاني	7	287
23352G	عبد الله جوب	مفتش مستوى ثاني	7	287

- في رتبة مفتش مستوى أول الدرجة الثانية، العلامة القياسية 287:

الرقم الاستدلالي	الاسم واللقب	الرتبة	الدرجة	العلامة القياسية
62130G	محمد الأمين ولد الشيخ ماء العينين	مفتش مستوى ثاني	6	275
60279U	بلال ولد ابراهيم	مفتش مستوى ثاني	6	275

**المادة 2:** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

**المادة الأولى:** يرخص للسيد يحي حيد سيد احمد عبد الله بفتح معهد إسلامي يدعى: " معهد البيان لتعليم القرآن والعلوم الشرعية" في مقاطعة تفرغ زينه بولاية انواكشوط الغربية.

**المادة 2:** يدرس في هذا المعهد القرآن الكريم والعلوم الشرعية.

**المادة 3:** يعتبر السيد يحي حيد سيد احمد عبد الله مسؤولاً عن التوجيه التربوي و العلمي بالمعهد.

**المادة 4:** يكلف الأمين العام لوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي و والي ولاية انواكشوط الغربية كل فيما يعنيه، بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

مقرر رقم 0615 صادر بتاريخ 20 يوليو 2018 يقضي بالترخيص لفتح معهد إسلامي يدعى "معهد الإحسان" بقرية انداد بني كانديكا بمقاطعة امبود ولاية كوركول

**المادة الأولى:** يرخص للسيدة كوندا مهدي انجاي بفتح معهد إسلامي يدعى: " معهد الإحسان" بقرية انداد بني كانديكا بمقاطعة امبود ولاية كوركول.

**المادة 2:** يدرس في هذا المعهد القرآن الكريم والعلوم الإسلامية واللغة العربية.

**المادة 3:** تعتبر السيدة كوندا مهدي انجاي مسؤولة عن التوجيه التربوي و العلمي بالمعهد.

## وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي

نصوص مختلفة

مقرر رقم 0571 صادر بتاريخ 06 يوليو 2018 يقضي بالترخيص بفتح معهد إسلامي يدعى "النور لتحفيظ القرآن الكريم وتدریس العلوم الشرعية"  
**المادة الأولى:** يرخص للسيد إدوم ولد دهاه بفتح معهد إسلامي يدعى: " النور لتحفيظ القرآن الكريم وتدریس العلوم الشرعية" بمقاطعة لكصر ولاية انواكشوط الغربية.  
**المادة 2:** يدرس في هذا المعهد القرآن الكريم والعلوم الشرعية.

**المادة 3:** يعتبر السيد إدوم ولد دهاه مسؤولاً عن التوجيه التربوي و العلمي بالمعهد.

**المادة 4:** يكلف الأمين العام لوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي و والي ولاية انواكشوط الغربية كل فيما يعنيه، بتنفيذ هذا المقرر الذي سينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

مقرر رقم 0572 صادر بتاريخ 06 يوليو 2018 يقضي بالترخيص لفتح معهد إسلامي يدعى "معهد البيان لتعليم القرآن والعلوم الشرعية" في مقاطعة تفرغ زينه بولاية انواكشوط الغربية

**المادة 18** من مدونة المحروقات الخام و إلى تحديد إحدائيات منطقة المجال النفطي المعنية؛  
**المادة 2:** أي مصطلح مستخدم في هذا المرسوم و معرف في المادة 2 من مدونة المحروقات الخام، تكون له نفس الدلالة الموضحة في التعريفات المشار إليها؛  
**المادة 3:** يرخص بالخروج على مسطرة الدعوة للمنافسة بالنسبة لمنطقة من المجال النفطي من الحوض الساحلي المحدد بالإحدائيات المبينة في الملحق.  
**المادة 4:** يكلف وزير النفط والطاقة والمعادن بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

#### نصوص مختلفة

مرسوم رقم 2018 - 123 صادر بتاريخ 17 يوليو 2018 يقضي بتجديد الرخصة رقم 1291 للبحث عن مواد المجموعة 2 (الذهب) في منطقة تاحمات الخضرة (ولاية انشيري) لصالح شركة Mineralis Sarl

**المادة الأولى:** تجدد الرخصة رقم 1291 للبحث عن مواد المجموعة 2 (الذهب) لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ توقيع رسالة تسلم هذا المرسوم لصالح شركة Mineralis Sarl، و المسماة فيما يلي Mineralis.

**المادة 2:** تخول هذه الرخصة الواقعة في منطقة تاحمات الخضرة (ولاية انشيري) لأصحابها، في حدود محيطها و إلى ما لا نهاية في الأعماق، حقا حصريا للتنقيب و البحث عن مواد المجموعة 2 (الذهب).

يحدد محيط هذه الرخصة التي تساوي مساحتها 360 كم<sup>2</sup> النقاط : 1،2،3،4 ذات الإحدائيات المبينة في الجدول التالي :

النقاط	المنطقة	س	ص
1	28	542.000	2.322.000
2	28	566.000	2.322.000
3	28	566.000	2.307.000
4	28	542.000	2.307.000

**المادة 3:** تلتزم شركة Mineralis بتنفيذ برنامج أشغال، على مدى السنوات الثلاث المقبلة، يتضمن أساسا :

- متابعة التخريط الجيولوجي ؛
- أخذ وتحليل العينات ؛
- إنجاز حملة جيوفيزيائية مغناطيسية أرضية ؛
- تنفيذ خنادق وحفر بالدوران العكسي والجزري ؛

**المادة 4:** يكلف الأمين العام لوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي و والي ولاية كوركول كل فيما يعنيه، بتنفيذ هذا المقرر الذي سينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

مقرر رقم 0651 صادر بتاريخ 01 أغسطس 2018 يقضي بالترخيص بفتح معهد إسلامي يدعى "ذو النورين لتدريسي القرآن الكريم وعلومه"

**المادة الأولى:** يرخص للسيد محمد الأمين ولد اشريف احمد بفتح معهد إسلامي يدعى: " ذو النورين لتدريس القرآن الكريم وعلومه" بمقاطعة عرفات ولاية نواكشوط الجنوبية.

**المادة 2:** يدرس في هذا المعهد القرآن الكريم وعلومه.

**المادة 3:** يعتبر السيد محمد الأمين ولد اشريف احمد مسؤولا عن التوجيه التربوي و العلمي بالمعهد.

**المادة 4:** يكلف الأمين العام لوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي و والي ولاية نواكشوط الجنوبية كل فيما يعنيه، بتنفيذ هذا المقرر الذي سينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

مقرر رقم 0664 صادر بتاريخ 06 أغسطس 2018 يقضي بالترخيص لفتح معهد إسلامي يدعى "معهد أبي بكر الصديق" ببلدية لعين ولاية الحوض الغربي الغربي

**المادة الأولى:** يرخص للسيد الولي ولد محمد محمود بفتح معهد إسلامي يدعى: " معهد أبي بكر الصديق" ببلدية لعين ولاية الحوض الغربي.

**المادة 2:** يدرس في هذا المعهد العلوم الشرعية.

**المادة 3:** يعتبر السيد الولي ولد محمد محمود مسؤولا عن التوجيه التربوي و العلمي بالمعهد.

**المادة 4:** يكلف الأمين العام لوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي و والي ولاية الحوض الغربي كل فيما يعنيه، بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

### وزارة النفط والطاقة والمعادن

#### نصوص تنظيمية

مرسوم رقم 2018 - 118 صادر بتاريخ 12 يوليو 2018 يرخص للخروج على مسطرة الدعوة للمنافسة بالنسبة لمنطقة من المجال النفطي

**المادة الأولى:** يهدف هذا المرسوم إلى الترخيص للخروج على مسطرة الدعوة للمنافسة طبقا لأحكام

**شركة Mauritanina For Mining & services** ، و المسماة فيما يلي **MMS** .

**المادة 2:** تخول هذه الرخصة الواقعة في منطقة ادكار (ولايته داخلت انواذيبو وانشيري) لصاحبها، في حدود محيطها و إلى ما لا نهاية في الأعماق، حقا حصريا للتعقيب و البحث عن مواد المجموعة 2 (الذهب).  
يحدد محيط هذه الرخصة التي تساوي مساحتها **925** كم<sup>2</sup> النقاط : 1،2،3،4،5،6،7،8 ذات الإحداثيات المبينة في الجدول التالي :

النقاط	المنطقة	س	ص
1	28	560.000	2.359.000
2	28	580.000	2.359.000
3	28	580.000	2.310.000
4	28	567.000	2.310.000
5	28	567.000	2.293.000
6	28	566.000	2.293.000
7	28	566.000	2.322.000
8	28	560.000	2.322.000

**المادة 3:** تلتزم شركة **MMS** بتنفيذ برنامج أشغال، على مدى السنوات الثلاث المقبلة، يتضمن أساسا :

- طريقة التحقق من الشذوذات ؛
  - تنفيذ عدة خنادق ؛
  - تنفيذ برنامج حفر بالدوران العكسي ؛
  - اختيارات للتخصيب ؛
  - إعداد دراسة فنية واقتصادية أولية.
- و لإنجاز برنامجها للأشغال، تلتزم شركة **MMS** ، باستثمار مبلغ لا يقل عن عشرين مليوناً وتسعمائة وأربعة وتسعين ألفاً وسبعمائة (20.994.700) أوقية جديدة.

كما يجب على الشركة مسك محاسبة طبقاً للمخطط المحاسبي الوطني لجميع النفقات التي قيم بها و التي يتم تصديقها من طرف المصالح المختصة في المديرية المكلفة بالمعادن.

**المادة 4:** تتعهد شركة **MMS** بإشعار الإدارة بنتائج أشغالها و خاصة النقاط المائبة التي قد تعثر عليها في محيط رخصتها و كذلك الأماكن الأثرية.

و على الشركة احترام كافة الأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بسلامة البيئة طبقاً لترتيبات المرسوم رقم 2004-094 الصادر بتاريخ 04 نوفمبر 2004 المعدل و المكمل بالمرسوم رقم 2007-105 الصادر بتاريخ 13 أبريل 2007 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة.

➤ تقييم اقتصادي للمشروع.

و لإنجاز برنامجها للأشغال، تلتزم شركة **Mineralis** ، باستثمار مبلغ لا يقل عن سبعة وثلاثين مليون (37.000.000) أوقية جديدة.  
كما يجب على الشركة مسك محاسبة طبقاً للمخطط المحاسبي الوطني لجميع النفقات التي قيم بها و التي يتم تصديقها من طرف المصالح المختصة في المديرية المكلفة بالمعادن.

**المادة 4:** تتعهد شركة **Mineralis** بإشعار الإدارة بنتائج أشغالها و خاصة النقاط المائبة التي قد تعثر عليها في محيط رخصتها و كذلك الأماكن الأثرية.

و على الشركة احترام كافة الأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بسلامة البيئة طبقاً لترتيبات المرسوم رقم 2004-094 الصادر بتاريخ 04 نوفمبر 2004 المعدل و المكمل بالمرسوم رقم 2007-105 الصادر بتاريخ 13 أبريل 2007 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة.

**المادة 5:** يجب على شركة **Mineralis** أن تسدد عند ذكرى تاريخ التجديد الإتاوة المساحية السنوية، بمبلغ 2200 و 2400 أوقية جديدة/لكم<sup>2</sup>، على التوالي للسنة الثامنة والتاسعة من صلاحية هذه الرخصة وإلا فإن الرخصة سيتم إلغاؤها.

**المادة 6:** يجب على شركة **Mineralis** ، احترام مدونة الشغل في موريتانيا، خاصة النظم المعمول بها فيما يتعلق بمرتنة الوظائف و تشغيل الأجانب، و أن تعطي الأولوية للموريتانيين في مجال تقديم الخدمات حال تكافؤ شروط الجودة و الأسعار.

**المادة 7:** يكلف وزير النفط و الطاقة و المعادن بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

مرسوم رقم 2018 - 124 صادر بتاريخ 17 يوليو 2018 يقضي بتجديد الرخصة رقم 1174 للبحث عن مواد المجموعة 2 (الذهب) في منطقة ادكار (ولايته داخلت انواذيبو وانشيري) لصالح شركة **Mauritania For Mining & services (MMS)**

**المادة الأولى:** تجدد الرخصة رقم 1174 للبحث عن مواد المجموعة 2 (الذهب) لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ توقيع رسالة تسلم هذا المرسوم لصالح

**المادة الأولى:** يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط صناعة وتعليب وبيع المعجنات الغذائية على كافة تراب الجمهورية الإسلامية الموريتانية .

**المادة 2:** تطلق تسمية معجون غذائي على المنتجات الجاهزة للاستعمال المطبخي والمكونة من سميد القمح الصلب 100% بعد عجنه بلا تخمير مع إضافة الماء الشروب و إخضاعها للمعالجات المعتمدة.

**المادة 3:** يجب أن تكون المعجنات الغذائية المباعة تحت أي اسم أو شكل مهما كان مكونة حصريا من سميد القمح الصلب يجب أن يخضع لمعايير الجودة و أن يكون صالحا للاستهلاك البشري .

**المادة 4:** تحدد المعايير المطبقة بخصوص التعليب ووضع العلامة و رقابة مطابقة المعجنات الغذائية طبقا للنصوص المعمول بها في مجال التقييس والجودة .

**المادة 5:** تعاقب كل مخالفة لترتيبات هذا المرسوم بالعقوبات المحددة خاصة في القانون رقم 2000 - 005 الصادر بتاريخ 18 يناير 2000، المعدل، والمتضمن مدونة التجارة المعدل و نصوصه التطبيقية، إضافة إلى النصوص الصريحة المعمول بها..

**المادة 6:** يمنح المنتجون المحليون أجل 12 شهرا لمطابقة ترتيبات هذا المرسوم و ذلك اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**المادة 7:** يكلف وزير التجارة والصناعة و السياحة بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

## وزارة الزراعة

### نصوص مختلفة

مقرر رقم 0387 صادر بتاريخ 16 مايو 2018 يقضي باعتماد تعاونية زراعية تدعى " PK 6" /روصو/اترارزه

**المادة الأولى:** تعتمد التعاونية الزراعية المسماة " PK 6" مقاطعة روصو، ولاية اترارزه وذلك طبقا للنصوص القانونية المعمول بها.

**المادة 2:** يؤدي عدم مراعاة النصوص القانونية إلى سحب الاعتماد.

**المادة 3:** يكلف الأمين العام لوزارة الزراعة بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

مقرر رقم 0388 صادر بتاريخ 16 مايو 2018 يقضي باعتماد تعاونية زراعية تدعى "النصر انكيك"/انكيك/ روصو/اترارزه

**المادة 5:** فور الإشعار بهذا المرسوم ، يجب على شركة MMS أن تقدم للإدارة المكلفة بالمعادن في ظرف 15 يوما، وثيقة تثبت إيداعا بمبلغ الضمانة المصرفية الخاصة بحسن تنفيذ الأشغال وإلا فإن الرخصة سيتم إلغاؤها.

ومن جهة أخرى يجب عليها، أن تسدد عند ذكرى تاريخ التجديد الإتاوة المساحية السنوية، بمبلغ 1200 و1400 أوقية جديدة/لكم<sup>2</sup>، على التوالي للسنة الخامسة والسادسة من صلاحية هذه الرخصة وإلا فإن الرخصة سيتم إلغاؤها.

**المادة 6:** يجب على شركة MMS ، احترام مدونة الشغل في موريتانيا، خاصة النظم المعمول بها فيما يتعلق بمرتنة الوظائف و تشغيل الأجانب، و أن تعطي الأولوية للموريتانيين في مجال تقديم الخدمات حال تكافؤ شروط الجودة و الأسعار.

**المادة 7:** يكلف وزير النفط و الطاقة و المعادن بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

## وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة

### نصوص مختلفة

مقرر مشترك رقم 486 صادر بتاريخ 07 سبتمبر 2018 يقضي بتسوية الوضعية الإدارية لموظف

**المادة الأولى:** تنفيذا لقرار المحكمة العليا الغرفة الإدارية رقم 2018/034 بتاريخ 2018/07/12، يعين ويرسم اعتبارا من 1986/06/14 من حيث الأقدمية و من 2007/03/20 من حيث الراتب السيد حماده ولد محمد الحافظ المولود بتاريخ 1963/12/31، الرقم الوطني للتعريف 6310170586، الرقم الاستدلالي 88539M مفتش خزينة، درجة ثانية، رتبة 1 (ع ق 239) بدون أقدمية.

**المادة 2:** ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

## وزارة التجارة والصناعة والسياحة

### نصوص تنظيمية

مرسوم رقم 2018 - 131 صادر بتاريخ 02 أغسطس 2018 يحدد شروط صناعة و تعليب و بيع المعجنات الغذائية .

**المادة الأولى:** يتم إنشاء خلية تقييم التهديد ضد أمن الطيران المدني، و تكلف ب:

- جمع ومراجعة المعلومات المتعلقة بتهديد الطيران المدني، بما في ذلك المعلومات حول الجماعات الإرهابية الدولية والمحلية، والجماعات العنيفة ذات الدوافع السياسية، و العناصر الإجرامية،
- إعداد و تطبيق منهجية لتقييم المعلومات حول التهديد المتعلق بالهجمات المحتملة ضد مصالح الطيران المدني،
- توفير المعلومات المتعلقة بالتهديد لسلطة الطيران المدني، في الوقت المناسب، من أجل تقييم مدى تأثر الطيران بهذا التهديد، و ضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك.

**المادة 2:** تتكون الخلية من كل من:

- قائد الدرك الوطني رئيساً،
- قائد أركان الجيش الجوي عضواً،
- المدير العام للأمن الوطني عضواً،
- المدير العام للدراسات و التوثيق عضواً،
- قائد كتيبة الأمن الرئاسي عضواً،
- المدير العام للوكالة الوطنية للطيران المدني عضواً.

يمكن للخلية استدعاء أي خبرات تعتبر ضرورية لتقييم التهديد.

**المادة 3:** تجتمع الخلية مرة كل ثلاثة أشهر لتقييم التهديد ضد الطيران و بصفة استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك و تهدف تقييمات التهديد التي تقوم بها الخلية إلى تعديل إجراءات الحماية المطبقة في المطارات.

**المادة 4:** تحدد الخلية طريقة عملها و تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان سرية مداولاتها.

**المادة 5:** يكلف الأمين العام لوزارة التجهيز والنقل و الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني و الأمين العام لوزارة الداخلية و اللامركزية، كل فيما يعنيه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

## وزارة المياه والصرف الصحي

نصوص مختلفة

مقرر رقم 217 الصادر بتاريخ 12 ابريل 2018 يقضي بتعيين أعضاء اللجنة الداخلية للصفقات العمومية لوزارة المياه و الصرف الصحي

**المادة الأولى:** تطبيقاً لترتيبات المرسوم رقم 2017-126 الصادر بتاريخ 2 نوفمبر 2017 الذي يلغي ويحل محل ترتيبات المراسيم التطبيقية للقانون 044-2010

**المادة الأولى:** تعتمد التعاونية الزراعية المسماة "النصر انكيك" الواقعة في انكيك، مقاطعة روصو، ولاية اترارزة وذلك طبقاً للنصوص القانونية المعمول بها.

**المادة 2:** يؤدي عدم مراعاة النصوص القانونية إلى سحب الاعتماد.

**المادة 3:** يكلف الأمين العام لوزارة الزراعة بتنفيذ هذا المقرر الذي سينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

مقرر رقم 0389 صادر بتاريخ 16 مايو 2018 يقضي باعتماد تعاونية زراعية تدعى " انكيك ارحاحله "/انكيك/روصو/ اترارزه

**المادة الأولى:** تعتمد التعاونية الزراعية المسماة " انكيك ارحاحله " الواقعة في انكيك، مقاطعة روصو، ولاية اترارزة وذلك طبقاً للنصوص القانونية المعمول بها.

**المادة 2:** يؤدي عدم مراعاة النصوص القانونية إلى سحب الاعتماد.

**المادة 3:** يكلف الأمين العام لوزارة الزراعة بتنفيذ هذا المقرر الذي سينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

مقرر رقم 0390 صادر بتاريخ 16 مايو 2018 يقضي باعتماد تعاونية زراعية تدعى " أولاد بنيوك 3 "/انكيك/روصو/ اترارزه

**المادة الأولى:** تعتمد التعاونية الزراعية المسماة " أولاد بنيوك 3 " الواقعة في انكيك، مقاطعة روصو، ولاية اترارزة وذلك طبقاً للنصوص القانونية المعمول بها.

**المادة 2:** يؤدي عدم مراعاة النصوص القانونية إلى سحب الاعتماد.

**المادة 3:** يكلف الأمين العام لوزارة الزراعة بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

## وزارة التجهيز والنقل

نصوص تنظيمية

مقرر مشترك رقم 0260 صادر بتاريخ 06 ابريل 2018 يقضي بإنشاء خلية وطنية لتقييم التهديد الموجه ضد أمن الطيران المدني.

مدرسة للتعليم الحر في مقاطعة توجنين (انواكشوط الشمالية) تسمى " الأمل والتقدم " .

**المادة 2:** كل مخالفة لترتيبات المرسوم رقم: 82.015/ مكرر الصادر 12 فبراير 1982 المحدد لشروط افتتاح ومراقبة مؤسسات التعليم الحر، ستؤدي إلى إغلاق المؤسسة المذكورة.

**المادة 3:** يكلف كل من الأمين العام لوزارة الداخلية و اللامركزية، و الأمين العام لوزارة التهذيب الوطني كل فيما يعنيه، بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

### وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال

#### نصوص مختلفة

مقرر مشترك رقم 0369 صادر بتاريخ 11 مايو 2018 يتعلق بالسماح بافتتاح معهد للتكوين يسمى "معهد اللوغ والتسيير"

**المادة الأولى:** يسمح للسيد محمد المامي المامون، المولود 31 دجمبر 1967 في انواذيبو، موريتاني الجنسية، بفتح معهد للتكوين في مقاطعة تيارت (انواكشوط الشمالية) يسمى **معهد اللوغ والتسيير**

**المادة 2:** كل مخالفة لترتيبات المرسوم رقم: 82.015/مكرر الصادر 12 فبراير 1982، ستؤدي إلى إغلاق المؤسسة المذكورة.

**المادة 3:** يكلف كل من الأمين العام لوزارة الداخلية و اللامركزية، و الأمين العام لوزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال كل فيما يعنيه، بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

مقرر مشترك رقم 0424 صادر بتاريخ 23 مايو 2018 يتعلق بالسماح بافتتاح معهد للتكوين يسمى "معهد التدريب ايكليبر للخدمة"

**المادة الأولى:** يسمح للسيد صيدو عبد الله اندنكو، المولود 31 دجمبر 1979 في روصو، موريتاني الجنسية، بفتح معهد للتكوين في مقاطعة تفرغ زينه (انواكشوط الغربية) يسمى **معهد التدريب ايكليبر للخدمة**

بتاريخ 22 يوليو 2010 المتضمن مدونة الصفقات العمومية، يعين أعضاء اللجنة الداخلية للصفقات العمومية لوزارة المياه والصرف الصحي.

علي النحو التالي :

1- الأعضاء :

(أ) الأعضاء بحكم الوظيفة :

- مدير الشؤون الإدارية والمالية ؛
- رئيس مصلحة المياه الريفية ؛
- رئيس مصلحة الصفقات.

(ب-) الأعضاء المعينون:

- المستشار المكلف بالشؤون القانونية ؛
- رئيس مصلحة السدود ؛
- رئيس قسم معالجة المياه /مصلحة الصرف الصحي الجماعي.

2- المراقب الدائم:

- المراقب المالي للقطاع

**المادة 2 :** يكلف الأمين العام لوزارة المياه والصرف الصحي بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

### وزارة التهذيب الوطني

#### نصوص مختلفة

مقرر مشترك رقم 0332 صادر بتاريخ 30 أبريل 2018 يتعلق بالسماح بافتتاح مؤسسة للتعليم الحر تسمى "ناكانا الحرة"

**المادة الأولى:** يسمح للسيد واكي سيدي، المولود سنة 1946 في كيهيدي، موريتاني الجنسية، بفتح مدرسة للتعليم الحر في مقاطعة السبخة (انواكشوط الغربية) تسمى " ناكاتا الحرة".

**المادة 2:** كل مخالفة لترتيبات المرسوم رقم: 82.015/مكرر الصادر 12 فبراير 1982 المحدد لشروط افتتاح ومراقبة مؤسسات التعليم الحر، ستؤدي إلى إغلاق المؤسسة المذكورة.

**المادة 3:** يكلف كل من الأمين العام لوزارة الداخلية و اللامركزية، و الأمين العام لوزارة التهذيب الوطني كل فيما يعنيه، بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

مقرر مشترك رقم 0659 صادر بتاريخ 03 أغسطس 2018 يتعلق بالترخيص بافتتاح مؤسسة للتعليم الحر تسمى "الأمل والتقدم"

**المادة الأولى:** يسمح للسيد أحمد ولد النهاه، المولود 31 دجمبر 1985 في الغبره، موريتاني الجنسية، بفتح

**المادة 2:** كل مخالفة لترتيبات المرسوم رقم: 82.015/مكرر الصادر 12 فبراير 1982، ستؤدي إلى إغلاق المؤسسة المذكورة.

**المادة 3:** يكلف كل من الأمين العام لوزارة الداخلية و اللامركزية، و الأمين العام لوزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال كل فيما يعنيه، بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

**المادة 2:** يودي عدم احترام النصوص إلى سحب الاعتماد.

**المادة 3:** يكلف الأمين العام لوزارة الثقافة و الصناعة التقليدية بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

**مقرر رقم 0385 صادر بتاريخ 15 مايو 2018** يقضي باعتماد تعاونية الصناعة التقليدية المسماة : بنيوك/مقاطعة عرفات/ولاية اناكشوط الجنوبية

**المادة الأولى:** تعتمد تعاونية الصناعة التقليدية المسماة: بنيوك/مقاطعة عرفات/ولاية اناكشوط الجنوبية، طبقا للإجراءات المحددة في القانون رقم 03-0005 بتاريخ 14 يناير 2003 المتعلق بمدونة الصناعة التقليدية المعدل و المكمل للقانون رقم 171/67 بتاريخ 18 يوليو 1967 المتضمن النظام الأساسي للتعاون.

**المادة 2:** يودي عدم احترام النصوص إلى سحب الاعتماد.

**المادة 3:** يكلف الأمين العام لوزارة الثقافة و الصناعة التقليدية بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

## الوزارة الأمانة العامة للحكومة

**نصوص تنظيمية**

**مقرر رقم 0660 الصادر بتاريخ 06 أغسطس 2018** يقضي بإنشاء لجنة فنية مكلفة بتنظيم المهرجان الدولي السنوي لتتمين التراث الطبيعي والثقافي للحظيرة الوطنية لحوض اركين

**المادة الأولى :** بموجب المادة 5 من المقرر رقم 0419 بتاريخ 2018/05/21 المتضمن إنشاء لجنة وزارية مكلفة بتحضير المهرجان الدولي السنوي لتتمين التراث الطبيعي والثقافي للحظيرة الوطنية لحوض اركين؛ تنشأ لجنة فنية مكلفة بمتابعة وتنفيذ جميع النشاطات المتعلقة بتنظيم المهرجان.

**المادة 2 :** تكلف اللجنة الفنية بتنفيذ قرارات اللجنة الوزارية من خلال الهيئات المختصة في الحظيرة

## وزارة الثقافة والصناعة التقليدية

### نصوص مختلفة

**مقرر رقم 0382 صادر بتاريخ 15 مايو 2018** يقضي باعتماد تعاونية الصناعة التقليدية المسماة: الفضل/مقاطعة عرفات/ولاية اناكشوط الجنوبية

**المادة الأولى:** تعتمد تعاونية الصناعة التقليدية المسماة: الفضل /مقاطعة عرفات/ولاية اناكشوط الجنوبية، طبقا للإجراءات المحددة في القانون رقم 03-0005 بتاريخ 14 يناير 2003 المتعلق بمدونة الصناعة التقليدية المعدل و المكمل للقانون رقم 171/67 بتاريخ 18 يوليو 1967 المتضمن النظام الأساسي للتعاون.

**المادة 2:** يودي عدم احترام النصوص إلى سحب الاعتماد.

**المادة 3:** يكلف الأمين العام لوزارة الثقافة و الصناعة التقليدية بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

**مقرر رقم 0383 صادر بتاريخ 15 مايو 2018** يقضي باعتماد تعاونية الصناعة التقليدية المسماة: البناء/مقاطعة عرفات/ولاية اناكشوط الجنوبية

**المادة الأولى:** تعتمد تعاونية الصناعة التقليدية المسماة: البناء /مقاطعة عرفات/ولاية اناكشوط الجنوبية، طبقا للإجراءات المحددة في القانون رقم 03-0005 بتاريخ 14 يناير 2003 المتعلق بمدونة الصناعة التقليدية المعدل و المكمل للقانون رقم 171/67 بتاريخ 18 يوليو 1967 المتضمن النظام الأساسي للتعاون.

**المادة 2:** يودي عدم احترام النصوص إلى سحب الاعتماد.

**المادة 3:** يكلف الأمين العام لوزارة الثقافة و الصناعة التقليدية بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

**المادة 7:** يكلف الأمين العام المساعد للحكومة ومدير الحظيرة الوطنية لحوض أركين بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

#### نصوص مختلفة

مرسوم رقم 2018 - 130 صادر بتاريخ 25 يوليو 2018 يقضي بتعيين بعض الموظفين في الوزارة الأمانة العامة للحكومة.

**المادة الأولى:** يعين اعتبارا من 19 يوليو 2018، الموظفون التالية أسماؤهم في الوزارة الأمانة العامة للحكومة، وذلك طبقا للبيانات التالية:

- **المديرية العامة للتشريع و الترجمة و نشر الجريدة الرسمية:**  
**مديرية الدراسات والتقنين و التوثيق القانوني:**
- **المدير: عبد الرحمن محمد عبد الله المزطف،** إداري مدني، الرقم الاستدلالي 93266A، الرقم الوطني للتعريف: 1902903321، رئيس مصلحة التدقيق بالمديرية العامة للتشريع و الترجمة و نشر الجريدة الرسمية سابقا، خلفا ل: عدي ولد أخليفه؛
- **مديرية الترجمة:**  
**المدير: عدي ولد أخليفه،** أستاذ محاضر، الرقم الاستدلالي 88173P، الرقم الوطني للتعريف: 2304724075، مدير الدراسات والتقنين و التوثيق القانوني سابقا، خلفا ل: محمد الأمين ولد أحمدو؛
- **مكتب التنظيم والمناهج:**
- **المنسق: محمد الأمين ولد أحمدو،** إداري مدني، الرقم الاستدلالي 28124T، الرقم الوطني للتعريف: 4177577280، مدير الترجمة سابقا، خلفا لجيبي صو، الذي استفاد من حقه في التقاعد.

**المادة 2:** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

الوطنية لحوض أركين واللجان المكونة ذات الصلة وفي هذا الإطار تحضر اللجنة جميع الوثائق المتعلقة بالمهرجان قبل عرضها على اللجنة الوزارية للمصادقة عليها وتتولى اللجنة متابعة وتنفيذ كل المسائل التنظيمية واللوجستية لتحضير وتنظيم المهرجان.

**المادة 3:** تتشكل اللجنة الفنية من :

**الرئيس:** مدير الحظيرة الوطنية لحوض أركين

**نائب الرئيس:** عائشة منت دشق مديرة الرقابة القانونية، ممثلة للوزارة الأمانة العامة للحكومة

**الأمين العام:** نامي محمد كابر صالححي المحافظ الوطني للتراث والثقافة، ممثلا لوزارة الثقافة والصناعة التقليدية والعلاقات مع البرلمان

#### الأعضاء:

- إبراهيم ولد سيداتي المدير الإداري والمالي بوزارة الاقتصاد والمالية، ممثلا لوزارة الاقتصاد والمالية  
- الشيخ اسويدي حبيب رئيس مصلحة بإدارة السياحة ممثلا لوزارة التجارة والصناعة والسياحة

- أطول عمرو اعزيز مدير مساعد للدراسات والتنمية، ممثلا لوزارة النفط والطاقة والمعادن

- محمد الحسن ولد خونة مدير المحميات والشاطئ ممثل لوزارة البيئة والتنمية المستدامة

- محمد ولد محمد فال باحث بالمعهد الموريتاني لبحوث الصيد والمحيطات. ممثلا لوزارة الصيد والاقتصاد البحري

**المادة 4:** يشارك في أعمال اللجنة الفنية بوصفهم مراقبين، كل من:

- حاكم مقاطعة الشامي
- رئيس المركز الإداري لانوامغار

تتولى إدارة الحظيرة الوطنية لحوض أركين سكرتارية اللجنة الفنية.

**المادة 5:** تجتمع اللجنة الفنية باستدعاء من رئيسها كلما دعت الحاجة.

يمكن للجنة عند الحاجة استدعاء أي شخص تحتاجه لحضور اجتماعاتها

**المادة 6:** من أجل تنفيذ المهام الموكلة لها يمكن للجنة إعداد برنامج عمل داخلي لتنظيمها وتوزيع المهام بين أعضائها.

تتحمل الميزانية المخصصة للمهرجان الأعباء والمصاريف المالية المتعلقة بعمل اللجنة وتنفيذ مهامها

## 4- إعلانات

### شهادة ضياح رقم 2018/01

حسب شهادة تصريح ضياح رقم 4102 محرر من مفوضية تفرغ زينة 2، فإنه يرفع إلى علم الجمهور ضياح السند العقاري رقم 11049 في دائرة اترارزة المتعلقة بتجزئة رقم: 92 حي: Ext Not Module F المنطقة السكنية تحت السيد: بونته أحمدو محمد، المولود بتاريخ 1971/01/15 في كرو و الحامل للبطاقة التعريفية الوطنية رقم: 6520560258 الصادرة بتاريخ 2012/05/06. سلمت هذه الشهادة لإشهار المسبق و الدمج في الجريدة الرسمية.

\*\*\*\*\*

وصل رقم 0092 بتاريخ 22 مارس 2018 يقضي بالإعلان عن جمعية تسمى: رابطة الإصلاح لشيوخ و أئمة السوننكي في كيدي ماغا

يسلم وزير الداخلية و اللامركزية أحمدو ولد عبد الله بواسطة هذه الوثيقة للأشخاص المعنيين أدناه وصلا بالإعلان عن الجمعية المذكورة أعلاه.

تخضع هذه الجمعية للقانون رقم 098.64 الصادر بتاريخ 09 يونيو 1964 و النصوص اللاحقة و خصوصا القانون رقم 007.73 الصادر بتاريخ 23 يناير 1973 و القانون رقم 157.73 الصادر بتاريخ 02 يوليو 1973.

يجب أن يصرح لوزارة الداخلية بكل التعديلات المدخلة على النظام الأساسي للجمعية المذكورة وبكل تغيير في إدارتها في الأشهر الثلاثة الموالية وذلك حسب مقتضيات المادة 14 من القانون رقم 098.64 الصادر بتاريخ 09 يونيو 1964 المتعلق بالجمعيات.

أهداف الجمعية: إجتماعية

مدة صلاحية الجمعية: غير محدودة

مقر الجمعية: سيلبابي

تشكلت الهيئة التنفيذية:

الرئيس: عبد الله بكاري سيسي

الأمين العام: آدم صمب ادرامي

أمين المالية: آدم جختي

\*\*\*\*\*

وصل رقم 0174 بتاريخ 28 مايو 2018 يقضي بالإعلان عن تغيير في جمعية تسمى: جمعية الخير و التكافل الإجتماعي

يسلم وزير الداخلية و اللامركزية أحمدو ولد عبد الله بواسطة هذه الوثيقة للأشخاص المعنيين أدناه وصلا بالإعلان عن

التغييرات في مكتب جمعية الخير و التكافل الإجتماعي، المرخصة بالوصل رقم 0132 بتاريخ 2001/05/13.

تخضع هذه الجمعية للقانون رقم 098.64 الصادر بتاريخ 09 يونيو 1964 و النصوص اللاحقة و خصوصا القانون رقم 007.73 الصادر بتاريخ 23 يناير 1973 و القانون رقم 157.73 الصادر بتاريخ 02 يوليو 1973.

يجب أن يصرح لوزارة الداخلية بكل التعديلات المدخلة على النظام الأساسي للجمعية المذكورة وبكل تغيير في إدارتها في الأشهر الثلاثة الموالية وذلك حسب مقتضيات المادة 14 من القانون رقم 098.64 الصادر بتاريخ 09 يونيو 1964 المتعلق بالجمعيات.

أهداف الجمعية: إجتماعية

مدة صلاحية الجمعية: غير محدودة

مقر الجمعية: انواكشوط

التسمية الجديدة: جمعية الخير للتنمية في موريتانيا

تشكلت الهيئة التنفيذية:

الرئيس: بونن محمد سالم

الأمين العام: أحمد طالب إبراهيم

أمين المالية: محمد سالم محمد محمود

\*\*\*\*\*

وصل رقم 0248 بتاريخ 15 أكتوبر 2018 يقضي بالإعلان عن جمعية تسمى: الجمعية الموريتانية لجيا لونغ فوداو

يسلم وزير الداخلية و اللامركزية أحمدو ولد عبد الله بواسطة هذه الوثيقة للأشخاص المعنيين أدناه وصلا بالإعلان عن الجمعية المذكورة أعلاه.

تخضع هذه الجمعية للقانون رقم 098.64 الصادر بتاريخ 09 يونيو 1964 و النصوص اللاحقة و خصوصا القانون رقم 007.73 الصادر بتاريخ 23 يناير 1973 و القانون رقم 157.73 الصادر بتاريخ 02 يوليو 1973.

يجب أن يصرح لوزارة الداخلية بكل التعديلات المدخلة على النظام الأساسي للجمعية المذكورة وبكل تغيير في إدارتها في الأشهر الثلاثة الموالية وذلك حسب مقتضيات المادة 14 من القانون رقم 098.64 الصادر بتاريخ 09 يونيو 1964 المتعلق بالجمعيات.

أهداف الجمعية: تربية - رياضية

مدة صلاحية الجمعية: غير محدودة

مقر الجمعية: دار النعيم

تشكلت الهيئة التنفيذية:

الرئيس: سيدنا حمد الديش

الأمين العام: يوسف محمد عبد الله

أمينة الخزينة: الحسن الشيخ همت

\*\*\*\*\*

إعلانات وإشعارات مختلفة	نشرة نصف شهرية تصدر يومي 15 و 30 من كل شهر	الاشتراكات وشراء الأعداد
تقدم الإعلانات لمصلحة الجريدة الرسمية ----- لا تتحمل الإدارة أية مسؤولية في ما يتعلق بمضمون الإشعارات و الإعلانات	للاشتراكات و شراء الأعداد، الرجاء الاتصال بمديرية نشر الجريدة الرسمية jo@primature.gov.mr تتم الاشتراكات وجوبا عينا أو عن طريق صك أو تحويل مصرفي. رقم الحساب البريدي 391- انواكشوط	الاشتراكات العادية اشترك الشركات: 3000 أوقية جديدة  الإدارات: 2000 أوقية جديدة الأشخاص الطبيعيين: 1000 أوقية جديدة ثمن النسخة : 50 أوقية جديدة
<p>نشر مديرية الجريدة الرسمية</p> <p>الوزارة الأولى</p>		